الجمعة 12 كانون الثاني 2024
العدد 5105 السنة الثامنة عشرة
Vendredi 12 Janvier 2024 nº 5105 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كمال حمدان: الثبات النقدي هشّ جداً وزائف
10

الحكومة في خدمة البنك الدولي: 32 مليون دولار لإعداد تقارير
11

هوكشتين لم يتخلَّ عن إسرائيليّته

أوقفوا حزب الله وخذوا نقاطكم البرية
[8]

إسرائيل صدمة المحاكمة

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

صدمة المحاكمة: إسرائيل تشكو «عالماً مقلوباً»

جُنّ جنون إسرائيل، ومعها راعيتها الولايات المتحدة، من القضية المرفوعة من طرف جنوب أفريقيا، بشأن الحرب المستمرّة على قطاع غزة، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، والتي خلّفت أكثر من 23 ألف شهيد، بينهم أكثر من 10 آلاف طفل، في مجازر يومية لم تتوقّف. واتّهمت بريتوريا، تل أبيب، بارتكاب جرائم «إبادة جماعية» بما يتعارض مع «اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية» لعام 1948، والموقّع عليها من قبل جنوب أفريقيا وإسرائيل، التي لم يتوقّع مسؤولوها ربما أن يحاكموا يوماً، بتهمة خطيرة للغاية، كارتكاب جريمة «الإبادة الجماعية». وعلى الرغم من أنه يصعب التعويل الجدّي على هذا النوع من الدعاوى والمحاكمات، في نظام دولي مختلّ، بقيادة الولايات المتحدة، لا يزال يحتفظ بموقف «المدافع» عن إسرائيل، بما هي جزء لا يتجزّأ من القوى الغربية، إلا أن حتى المحاكمة «الشكلية» والرمزية للكيان، والتي تخلّل يومها الأول عرض تصريحات ومقاطع فيديو وصور، إسرائيلية المصدر، تُثبت ادّعاء جنوب أفريقيا، أثارت جنون المسؤولين الإسرائيليين، ودفعتهم إلى رفع الصوت عالياً في وجه المحكمة و«الأمم المتحدة». وبعدما نشر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، مساء أول من أمس، مقطع فيديو باللغة الإنكليزية، لأول مرة منذ بدء الحرب، قال فيه إن «إسرائيل لا تسعى إلى احتلال قطاع غزة، ولا إلى تهجير سكانه»، عاد وخرج أمس، بعد الجلسة الأولى، بتصريحات غاضبة ومربكة، ولكنها تُظهر في الوقت عينه الوقاحة والصلف الإسرائيليين. وقال نتنياهو إن «صراخ نفاق جنوب أفريقيا يصل إلى السماء»، معتبراً أنه «في الوقت الذي تحارب فيه إسرائيل إبادة شعب، تتّهم هي بإبادة شعب».

يعتقد العدوّ الإسرائيلي أنه يقترب من إتمام العملية العسكرية في قطاع غزة، بشكلها الحالي، مع الانتقال إلى المرحلة الثالثة، الأقلّ كثافة، والتي ستكون فيها انسحابات للقوات الإسرائيلية من أراضي قطاع غزة. وتنشغل إسرائيل هذه الأيام، بالنقاش حول شكل اليوم التالي للحرب، حيث تقدّم مختلف المؤسسات والشخصيات الإسرائيلية رؤاها لليوم التالي. ومن ضمن هذه المساهمات، كانت لوزير شؤون الشتات ومكافحة معاداة السامية في الحكومة الإسرائيلية، عميحاي شيكلي، مساهمته أيضا، حيث نشر على حسابه على موقع «أكس»، صورة الخريطة التالية، والتي أوضح أنه توصّل إليها «بعد التشاور مع عدد من الخبراء والعناصر المهنية في المستويين الأمني والسياسي». وقال شيكلي إنه بادر الى هذه الخطة «مع مجموعة من أعضاء كتلة حزب الليكود». وبحسب شيكلي، فإن النقاط الرئيسية في الخطة هي:

1. إلحاق الضرر بما لا يقلّ عن 75% من القوة القتالية لـ«حماس».

2. إحكام القبضة العملياتية الفعّالة على أراضي القطاع.

3. حرمان حركة «حماس» من السيطرة على الجانب المدني والإنساني في القطاع.

وأضاف نتنياهو: «رأينا اليوم عالماً مقلوباً رأساً على عقب ونحن نحارب الإرهابيين والأكاذيب»، وجدّد زعمه أن «الجيش الإسرائيلي هو الأكثر أخلاقية في العالم». وتبعه في ذلك، وزير أمنه يوآف غالانت، الذي اعتبر أنه «لا توجد حرب عادلة وأخلاقية أكثر من هذه الحرب، ولا جيش أكثر أخلاقية من

> **لا تزال تتكشّف بعض مجريات وقائع زيارة وزير الخارجية الاميركي، أنتوني بلينكن، للكيان**

الجيش الإسرائيلي». ثم أتى الدعم من «الأخ الأكبر» والراعي الدولي، الولايات المتحدة، التي اعتبرت وزارة خارجيتها أن «الادعاءات بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية لا أساس لها من الصحة».

وعلى صعيد موازٍ، لا تزال تتكشّف بعض مجريات وقائع زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، للكيان قبل يومين، والتي اعتبرها مراقبون «غير ناجحة». وفي هذا السياق، نشرت «القناة 13» العبرية، أنه من بين أمور أخرى، طرح بلينكن، في اجتماعه مع وزراء «كابينت الحرب» الإسرائيلي، «الطلب الأميركي لتبنّي حلّ الدولتين كرؤية لليوم التالي للحرب». وقال بلينكن للوزراء: «الفلسطينيون مثلكم، لديهم طموحات أيضاً. عليكم قبول ذلك». فردّ على ذلك وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، رون ديرمر، بقوله: «85% من الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) يؤيّدون المجزرة التي وقعت يوم السبت الأسود (عملية طوفان الأقصى)». ونقلت القناة عن مسؤولين إسرائيليين وصفتهم برفيعي المستوى، أن رسالة بلينكن هي أنه «إذا لم يتمّ طرح حلّ الدولتين كرؤية، فإن إسرائيل لن تتقدّم سياسياً، ولا حتى مع المملكة العربية السعودية»، في إشارة إلى ملف تطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض. كما قال الوزير الأميركي للوزراء: «من المستحيل القضاء على حماس بشكل كامل»، فأجاب ديرمر: «لم يتمّ القضاء على النازية أيضاً - لكن لا توجد دولة نازية اليوم». ومساء أمس، قالت الخارجية الأميركية إن «إنهاء حرب غزة بأسرع وقت ممكن، إحدى الأولويات الرئيسية للإدارة الأميركية العام الجاري». وأضافت الخارجية أن «مستقبل المنطقة يعتمد على المزيد من التكامل، وهذا يتطلب إنشاء دولة فلسطينية مستقلة»، بينما نقلت مجلة «التايم» عن مسؤول أميركي رفيع قوله: لقد «انتقلنا من التعاطف مع إسرائيل، ودعم صديق في حالة حزن، إلى إجراء محادثات صعبة للغاية».

وعلى خط موازٍ، نقلت «وكالة الأنباء الألمانية» عن مسؤول قطري، قوله إن «التقارير المتداولة في الإعلام الإسرائيلي عن اقتراح قطر طرد قادة حماس من غزة مقابل وقف إطلاق النار خاطئة»، مضيفاً: «لم يتمّ بحث مثل هذا الاقتراح عن طرد قادة حماس من غزة في أيّ وقت أو مع أيّ طرف منذ اندلاع الحرب». وكانت وسائل إعلام العدو قد نقلت، أمس، عن مصادر حكومية، حديثاً عن اقتراح قطري جديد، يطرح إبعاد قيادة «حماس» من غزة، مقابل وقف الحرب.

(الأخبار)

حتى «الفلسطيني الميت» لا يسلم من الانتقام

رأم الله ـ **أحمد العبد**

حتّى الميت في فلسطين لا ينجو من يد الإرهاب الإسرائيلية، إلى حد بهتت معه المقولة الصهيونية القديمة «الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت»، بعدما أضحى الميت الفلسطيني نفسه محور سياسة الانتقام الإسرائيلية، إذ كما مارست إسرائيل ضد الفلسطينيين الأحياء القتل والتهجير والتدمير والاعتقال والتعذيب، لم تستثنِ من ممارساتها تلك الشهداء الذين تُنتهك حرمة أجسادهم، إما باحتجازها في ثلاجات المستشفيات ومقابر الأرقام السرية، أو بالتمثيل بها، وذلك على غرار ما جرى قبل أيام في طولكرم، حيث هشّمت إحدى الدوريات العسكرية رأس شهيد بعد اغتياله. ووصلت هذه السياسة الانتقامية، في بعض الأحيان، إلى حدّ سرقة أعضاء الأجساد والإتجار بها، أو تحويلها للدراسة في كليات ومعاهد الطب الإسرائيلية.

والواقع أن احتجاز جثامين الشهداء ليس جديداً، بل هو سياسة منهجية مؤطّرة بغطاء قانوني وتنظيرات أيديولوجية تقوم على مبدأ «جمع الجثث». وقد جرى تكثيف العمل بها منذ عام 2015 - بعد توقف لعدة سنوات -، مع بدء موجة من العمليات الفدائية في الضفة الغربية، بينما أقرّتها محكمة الاحتلال العليا رسمياً في عام 2019، لاستخدامها ورقة مساومة في المستقبل، عبر مبادلة الجثث مع أسرى إسرائيليين تحتجزهم حركة «حماس» في قطاع غزة منذ عام 2014. وسجّلت هذه السياسة قفزة كبيرة جديدة منذ السابع من أكتوبر، حيث تحتجز إسرائيل مئات الشهداء من الضفة الغربية، ليرتفع عدد الشهداء المحتجزين في مقابر وثلاجات الاحتلال إلى 455 (256 في مقابر الأرقام، و198 منذ عودة سياسة الاحتجاز عام 2015)، ومن بين هؤلاء 18 أسيراً ارتقوا داخل سجون الاحتلال، و22 طفلاً تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً، و9 شهيدات (4 في مقابر الأرقام)، علماً أن تلك الأرقام لا تشمل الشهداء المحتجزين في غزة، لعدم توافر معلومات دقيقة حولهم.

وفي السياق، يقول منسّق «الحملة الوطنية لاستعادة جثامين الشهداء»، حسين شجاعية، إن «عام 2023 شهد تصاعداً كبيراً في احتجاز جثامين الشهداء، هو الأكبر منذ عام 2015، حيث احتجزت إسرائيل نحو 101 شهيد، بقي منهم 79 محتجزاً»، مشيراً إلى أن ذلك «جاء انعكاساً لقرارات 'الكابينت' ومحاكم الاحتلال، بالتزامن مع تصاعد عمليات القتل والاعتقال والتنكيل التي ترتكبها إسرائيل». ويؤكّد شجاعية، في حديث إلى «الأخبار»، أن «التحكم بالحزن وما بعد الموت والحرمان من التشييع

> **أكّدت مصادر محلية وجود تغييرات في جثامين الشهداء تدلّ على سرقة الاحتلال الإسرائيلي لأعضاء الشهداء**

والدفن اللذين يليقان بالشهداء، كان يجري قبل 7 أكتوبر»، مستدركاً بـ«(أننا) رأينا أخيراً (بعد 7 أكتوبر) مشاهد أكثر انتقاماً ووحشية ودموية بحق الشهداء، والتنكيل بجثامينهم والتمثيل بها، وسحل جثامينهم بالآليات العسكرية ودهسها، وتشويه معالمها وتهشيمها، والإساءة إليها وإهانتها، وتركها لفترات زمنية في أماكن مفتوحة».

ولا يقتصر ذلك المشهد على الضفة، بل يمتد بصورة أكثر وحشية إلى قطاع غزة، الذي استفحلت إسرائيل عدوانها عليه لنقل جثامين مئات الشهداء، من المقابر إلى جهات مجهولة. وأثير هذا الملف أخيراً بعد أن أكّدت مصادر محلية وجود تغييرات في الجثامين تدلّ على سرقة الاحتلال للأعضاء، إذ اتهم «المكتب الإعلامي الحكومي» في غزة، العدو، بسرقة أعضاء من جثامين شهداء قتلهم شمالي القطاع، وهو ما تبيّن بعد أن سلّم الاحتلال جثامين 80 فلسطينياً كان احتجزهم لفترة خلال عملية البرية. وقال المكتب، في بيان: «بعد معاينة الجثامين، تبيّن أن ملامح الشهداء مُتغيّرة بشكل كبير»، مضيفاً أن الاحتلال سلّم «الجثامين المجهولة الهوية، ورفض تحديد أسماء أصحابها، كما تحديد الأماكن التي سرقها منها».

من جهته، يقول شجاعية إن «الاحتلال سلّم مجموعتين من جثامين الشهداء في غزة؛ الأولى تضم 11 شهيداً في خانيونس، والأخرى تضم 80 شهيداً في رفح، وقد بدت عليهم ملامح تدل على سرقة أعضائهم». وإذ أوضح أن تأكيد ذلك «بحاجة إلى توثيق من خلال تشريح الجثامين»، فقد ذكّر بـ«وجود سوابق لدى الاحتلال في سرقة جثامين الشهداء، وهناك اعترافات لمسؤولين إسرائيليين بذلك». وكان «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان» قد دعا إلى تشكيل «لجنة تحقيق دولية مستقلة»، وذلك بعد معاينة أطباء في غزة لبعض الجثث، وإفادتهم بسرقة أعضاء منها مثل قرنية العين وقوقعة الأذن والكبد والكلى والقلب، مشيراً إلى أن «لدى إسرائيل تاريخاً حافلاً في احتجاز جثث الفلسطينيين، إذ تحتجز في برادات خاصة جثث 145 فلسطينياً على الأقل، إضافة إلى حوالى 255 في مقابر الأرقام و75 مفقوداً ترفض الاعتراف باحتجاز جثثهم». وذكر «الأورومتوسطي» أنه سبق أن «رصد تعمّد السلطات الإسرائيلية الإفراج عن جثث شهداء من سكان الضفة الغربية بعد مدة من احتجازها في درجة قد تصل إلى أربعين تحت الصفر، مع اشتراط عدم تشريح الجثث وهو ما قد يخفي وراءه سرقة بعض الأعضاء».

استغلت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة لنقل جثامين مئات الشهداء، من المقابر إلى جهات مجهولة (أ ف ب)

(أ ف ب)

جنوب أفريقيا ترافع عن فلسطين:
هكذا أبيد الغزيون

خضر خروبي

وسط ترحيب فلسطيني وتخوّف إسرائيلي، اختُتمت جلسة الاستماع الأولى، أمس، في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام «محكمة العدل الدولية»، وتتّهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم ترقى إلى الإبادة الجماعية في غزة. وتطالب بريتوريا في دعواها، الواقعة في 84 صفحة، بأن تصدر المحكمة تدابير مؤقّتة وعاجلة لحماية المدنيين في القطاع من «أيّ ضرر إضافي وغير قابل للإصلاح» بفعل العدوان الإسرائيلي، ومن ضمنها وقف سياسة التهجير والحرمان من الغذاء والمياه وعرقلة المساعدات الإنسانية الكافية، تزامناً مع العمل على تعليق جميع العمليات العسكرية، في انتظار البتّ في أصل القضية محلّ الشكوى، والذي يُتوقّع أن يستغرق فترة أطول. وبعد الاستماع إلى مرافعات الفريق الجنوب أفريقي، تلت رئيسة المحكمة، القاضية الأميركية جوان دونوغو، قائمة بالمسائل الإجرائية التي ستتّخذها «العدل الدولية»، لضمان سير المحاكمة وفق الأصول المعمول بها قانوناً، قبل أن تُرفع الجلسة. ومن المنتظر أن تُعقد اليوم مرافعة الجانب الإسرائيلي، للاستماع إلى دفاعه، علماً أن قانون المحكمة ينصّ على تشكيل لجنة من 17 قاضياً - منهم اثنان من طرفي القضيّة - بقصد الاستماع إلى مرافعات مدّتها 3 ساعات لكلّ منهما.

ومع استهلال الجلسة، أعاد الفريق القانوني الجنوب أفريقي، مرتكزاً إلى تقارير أممية موثّقة وتصريحات صحافية لمسؤولين دوليين، من بينهم أميركيون وإسرائيليون، التشديد على ضرورة أن تشمل التدابير المؤقّتة التي يتعيّن على المحكمة اتّخاذها، عملاً بأحكام المواد 41 و73 و74 و75 من نظامها، وضع حدّ لكلّ الممارسات الإسرائيلية التي تندرج في إطار جريمة الإبادة الجماعية بحقّ سكان قطاع غزة، كالحرمان من الوصول إلى الإمدادات الإغاثية والغذائية، إلى جانب المستلزمات الحياتية، وتدمير المرافق الحيوية في القطاع.

وخلال الجلسة، أدلى وزير العدل الجنوب أفريقي، رونالد لامولا، بمطالعة ذكّر فيها بأنّ «العنف والتدمير الحاصلَين بحقّ الفلسطينيين لم يبدآ في 7 تشرين الأول/ أكتوبر» مستعرضاً واقع الشعب الفلسطيني الذي «يعاني منذ عام 1948»، مع إشارته إلى الحصار على غزة حيث «تسيطر إسرائيل على المعبرين الوحيدين في القطاع، وهي تُعدّ وفق القانون الدولي قوّة محتلّة» لكلّ من غزة والضفة الغربية منذ عام 1967. وأضاف الوزير الجنوب أفريقي أنّ بحوزة حكومته أدلّة على «شروع إسرائيل في ارتكاب إبادة جماعية» بحقّ أهالي غزة، موضحاً أنّ الأذى الذي سبّبته في القطاع «شامل».

وعلى مدى ثلاث ساعات من الوقت، تتالت مرافعات أعضاء الفريق القانوني لجنوب أفريقيا، والمؤلّف من نخبة من القانونيين والمحامين ذوي الخبرة المشهود لهم على المستوى الدولي، ومن أبرزهم عدبلة حاسيم، وهي قاضية سابقة، وأحد مؤسّسي منظمة «مكافحة الفساد» في بلادها، فضلاً عن كونها أحد المشاركين في إعداد «دليل حقوق الإنسان وقانون وسياسة الصحة في جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري»، إلى جانب أستاذ القانون السابق في «جامعة ويتواترسراند» في جنوب أفريقيا ومدير «مركز الدراسات القانونية التطبيقية»، جون دوجارد، المعروف بمواقفه الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، والمنددة بالسياسات الإسرائيلية، والذي عمل، منذ عام 2001، مقرّراً خاصاً للجنة الأمم

> **على مدى ثلاث ساعات من الوقت، تتالت مرافعات أعضاء الفريق القانوني لجنوب أفريقيا في المحكمة**

المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى عضويّته في مجلس أمناء منظّمة «القانون من أجل فلسطين» منذ عام 2020، واشتراكه في مفاوضات صياغة دستور جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري، فضلاً عن عمله قاضياً خاصاً لدى «محكمة العدل الدولية» في عام 2008.

كذلك، يضمّ الفريق، المحامي والمتخصّص في القانون العام وحقوق الإنسان والقانون الدولي، ماكس دو بليسيس، الذي عمل لسنوات عديدة باحثاً في القانون الدولي في «معهد الشعب الفلسطيني الذي «يعاني منذ عام 1948»، مع إشارته إلى الحصار على غزة حيث «تسيطر إسرائيل على المعبرين الوحيدين في القطاع، وهي

الجنائية الدولية» (ICC)، و«اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب»، و«محكمة العدل لشرق أفريقيا»، فضلاً عن المساعد القضائي السابق لدى المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، تشيديسو رامواغالي، وهو حائز درجة ماجستير من «جامعة هارفرد»، إلى جانب عمله مدير تحرير تنفيذياً لمجلة حقوق الإنسان التابعة للجامعة المذكورة.

كما أن الفريق القانوني نفسه، يضمّ عضوين من خارج جنوب أفريقيا، هما: فوغان لوي، وهو محامٍ بريطاني متخصّص في القانون الدولي، وقد سبق له العمل قاضياً بالنيابة في «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان»، فضلاً عن تعيينه من قِبَل حكومة بلاده قاضياً ممثّلاً لها لدى المحكمة الأوروبية للطاقة النووية، مع العلم أن تمثيله للفلسطين أمام «محكمة العدل الدولية» في مسألة جدار الفصل العنصري في الأراضي المحتلّة، يُعدّ من العلامات الفارقة في مسيرة الرجل المهنية. أمّا البريطانية الأخرى، فهي بلينى نيي غرالايخ، المعروفة بـ«المحامية المقنّعة»، و«صاحبة التكتيك الرائع» في أسلوب مرافعتها، وأحد المحامين المدرجين في قائمة «المحكمة الجنائية الدولية»، والفائزة بالعديد من الجوائز والأوسمة.

ومن جملة القضايا التي أثارها الفريق الجنوب أفريقي، هي إدانة إسرائيل بمخالفة بنود اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بخاصة المادة الثانية، وخصوصاً ما يتعلّق بجرم الإبادة الجماعية المرتكبة عن قصد التدمير الكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو دينية ما، وبسياسات التهجير والحصار وحرمان السكان من المأوى والاحتياجات والخدمات الأساسية، فضلاً عن القصف المتعمّد للمباني السكنية، وللممرّات التي زعمت إسرائيل أنها آمنة.

كما توقّف الفريق الجنوب أفريقي عند تصريحات أكثر من مسؤول إسرائيلي، ومن بينهم رئيس الحكومة ووزراء وضباط، تدين إسرائيل تصريحاً أو تلميحاً بالسعي إلى إبادة الشعب الفلسطيني، وتهجيره. وأكّد حقّ الشعب الفلسطيني، أسوة بغيره من الشعوب، في الحماية، داعياً «العدل الدولية»، ومن خلفها المجتمع الدولي، إلى القيام بمسؤولياتهما في هذا الصدد. أيضاً، عرض سلسلة توصيات ختامية، شملت مطالبة إسرائيل بالكفّ عن انتهاكاتها للقانون الدولي، محذّراً من أن تجاهل تلك الانتهاكات، سوف يعكس فشل المجتمع الدولي في منع تعرّض الشعب الفلسطيني لهذا النوع من الجرائم على يد إسرائيل.

طوفان الأقصى

المقاومة تعدّ الميدان للمستقبل: لا موطئ إسرائيلياً في شمال غزة

غزة - **يوسف فارس**

انسحب العدو بشكل شبه كلّي من المناطق التي توغّل فيها في المحاور الشرقية والغربية من شمال وادي غزة، فيما بدا واضحاً أن هدف الانسحاب يهدف إلى تعزيز القوات

> **رسالة المقاومة: هي أنها بخير، وبكامل إرادة القتال، وتستبق التفكير الإسرائيلي بخطوتين لا خطوة واحدة**

التي تعمل في مناطق وسط القطاع وجنوبه. السلوك العسكري الذي تقدّمه خلاصة أسبوعين ونصف الأسبوع من تلك الانسحابات، تدلّل على رغبة جيش الاحتلال في استدامة مستوى منخفض من الاشتباك، وذلك بالنظر إلى عدد الآليات المحدود المتبقي في الشمال، وانشغال الطيران الحربي بتغطية محاور التقدم وإعادة التموضع في خانيونس جنوب القطاع، ودير البلح والنصيرات والمغازي في الوسط. وعليه، تتلخّص طبيعة النشاط العسكري في الشمال، بمواصلة إطلاق الرمايات المدفعية، وقصف منخفض الرَّكم لتجمعات المواطنين، بالإضافة إلى استهدافات شبه يومية لبعض المنازل والمربعات السكنية.

أمّا على الأرض، فينحصر حضور قوات العدو البرية، في المناطق الغربية من حي الشيخ رضوان ومدينة بيت لاهيا، وفي جيب ضيق في منطقة الشيخ عجلين جنوب غرب مدينة غزة، في حين يلاحَظ أن أداء المقاومة في المناطق الشمالية، تعمّد تقديم تصور مستقبلي للوضع الذي سيعيشه جيش الاحتلال، إن هو قرّر البقاء مستقبلاً في أيّ شبر من القطاع. إذ يبادر المقاومون، بشكل يومي، إلى الزحف إلى معسكرات تخييم الجيش وخطوط إمداده غرب الشيخ رضوان وبيت لاهيا. هناك، يحافظون على رتم العمل الميداني المعتاد، وكان دبابات العدو لا تزال تتوسط شارع الجلاء ومفترق السرايا وسط مدينة غزة. وتجبر عمليات المشاغلة والاشتباكات وإطلاق النار اليومية تلك، العدو، على التقدّم مجدداً وإقامة حدود صدية متقدمة، تعرقل وصول المقاومين إلى نقاطه الخلفية. وتترافق مع تلك الخطوة اليومية موجة من الجنون الناري، من مثل إطلاق العشرات من القذائف الدخانية والغازية والمتفجرة، وإطلاق الرصاص بشكل مباشر على المواطنين الذين يعودون رغم الخطر إلى كلّ شبر تتراجع منه دبابات العدو، إلى جانب استهداف كل جسم يتحرك بالطائرات المسيرة، في مساحة أكثر من كيلو ونصف في محيط تمركز القوات المتوغلة.

من وجهة نظر المقاومة، إن المحافظة على هذا النسق من الاستنزاف المكلف، تعطي تصوراً عمّا ستكون عليه الحال، إذا ما قرر جيش الاحتلال التعامل مع قطاع غزة حتى في مدة ما بعد الحرب، على أنه منطقة عمليات مفتوحة ورخوة، مثل مدن الضفة الغربية تماماً، وفقاً لحديث وزير الجيش، يوآف غالانت، أكثر من مرة. ويبيّن مصدر مطّلع في المقاومة، لـ«الأخبار»، أن «العدو كان يزعم أنّ تخفيف الضغط الميداني في شمال وادي غزة، هو مطلب متبادل لما تبقى من قوات المقاومة المنهكة، ولجيش العدو الذي سئم القتال، ولكن رسالة المقاومة: هي أنها بخير، وبكامل إرادة القتال، وتستبق التفكير الإسرائيلي بخطوتين لا خطوة واحدة». ويضيف المصدر أن «شراء الهدوء في شمال القطاع عبر تخفيف ضغط القصف الجوي، يعني تكرار نموذج حرب أكتوبر 1973، عندما ترك السوريون يكابدون أهوال الحرب لشهرين، فيما الجبهة المصرية خاملة. سنواصل العمل، ومحاولات شق الصف المقاوم على نحو مناطقي لن تتمّ مهما بلغت التضحيات».

على أن مستوى الفعل المقاوم في الشمال، يتناسب تماماً مع حجم انتشار دبابات العدو، والمدى الأفقي الذي تتوغل فيه. إذ إن وضعية الميدان الحالية، حيث تعسكر أقلّ من 40 دبابة في كل مناطق شمال وادي غزة، أكثرها بعيدة جداً عن مراكز المدن والأحياء السكنية، لا تسمح بزخم كبير في استهداف تلك الآليات. كما أنها تفرض على المقاومة استخدام تكتيكات القنص وإطلاق قذائف الهاون على تجمعات العدو، بالإضافة إلى القصف الصاروخي على مستوطنات «غلاف غزة» وعمق الأراضي المحتلة.

مستوى الفعل المقاوم في الشمال، يتناسب تماماً مع حجم انتشار دبابات العدو (أ ف ب)

«الأخبار» في حي التفاح: «فشر نتنياهو وخاب»

غزة - **يوسف فارس**

يُشعرك حي التفاح، شرقي مدينة غزة، أنّ للأحياء أيضاً نصيباً من اسمها، فلا شيء يمكن أن يصف طعم العذوبة الذي يتركه فيك أهله. الحيّ الذي تصدّر عناوين الأخبار، وبيانات فصائل المقاومة، في الأسابيع الماضية، انسحبت منه دبابات العدو أخيراً، لتظهر فيه مجدّداً بصمة التدمير المنهج نفسها، والحرق الذي طاول كل المنازل التي لم تُهدم كلياً. من مفترق السنافور على طريق صلاح الدين، دخلنا الحيّ الذي استحال فضاءً، وكأنه لا منازل فيه ولا شوارع ضيّقة. في الطريق الرئيسي، يجلس العشرات من المواطنين على عتبات منازلهم، أو ما تبقّى منها. هناك، التقينا محمد الديري، الذي تشير ملامح وجهه إلى أنه تجاوز السبعين. هو، وخلافاً لأهالي التفاح، جاء من حي الصبرة، للاطمئنان إلى قبور أبنائه الشهداء: «جرفوا المقبرة، داسوا جثامين الأولاد بالدبابات والجرافات، من ثلاث ساعات وأنا مش لاقي لأولادي الشهداء الاثنين أيّ أثر».

في مقابل الحاج الذي تشعرك البحة الرهيبة في صوته، بمقدار ما خسر، كان يجلس أبو محمد البطش، الشديد العزم، رغم سنّه المتقدّمة وخسارته الكبيرة. البطش جرفت الآليات الإسرائيلية مشروعه التجاري، ومخازن البضائع التي تحوي كل «شقى عمري وورّق أولادي». أمّا بيته، فقد «انهارت أجزاءً منه، لفرط ما اشتعلت فيه نيران القذائف الحارقة». بسماجة وتذاكٍ، حاولنا استنطاقه: «أظنّ ما ضلّ إلنا قعدة في هالبلد بعد الحرب... كلنا على كندا وهولندا يا حاج؟». يجاب الرجل غاضباً: «لا والله، فشر نتنياهو وخاب، هان أرضنا وبلدنا، داسوا جثامين الأولاد بالدبابات لكنّا، صندوق دولي لإعادة إعمار القطاع تحت إشراف دولي يُموّل من إسرائيل وداعميها الغربيين وأطراف عربية.

عاشراً: منع القيادات الحالية في «حماس» والسلطة الفلسطينية وفي إسرائيل من أن تتبوأ منصباً سياسياً إلى الأبد.

صاحب هذا المقال ليس بالمواطن السعودي العادي، فهو ثالث أبناء الملك فيصل بن عبد العزيز رحمات الله عليهما، وُلد عام 1945 وتخرّج من جامعتي برنستون وجورج تاون، تولّى عدّة مناصب، منها (بالتسلسل): مُستشاراً في الديوان الملكي (1973 – 1977)، ورئيساً للاستخبارات (1977 – 2001)، وسفيراً لدى بريطانيا (2002 – 2005)، والولايات المُتحدة (2005 – 2007)، وهو مُؤسّس ورئيس مجلس أمناء مُؤسّسة الملك فيصل، ورئيس مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية، فهو المُمثّل المُخضرم لشريحة مهمّة من النخبة السياسية السعودية وقد بلغ العقد الثامن من عمره.

لا نعلم يقيناً إن كان مقالُ الأمير من عنديّاته أو إن كان يُعبّر، ولو مواربة، عن تبدّل في آراء أولي الأمر في السعودية وفي موقفهم إثر انكشاف أنياب البيت الأبيض/الأسود في واشنطن تجاه مجزرة غزة هاشم والفلسطينيين والعرب والمسلمين عُموماً، وانفضاح حقيقة نوايا الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني والمُقدّسات الإسلامية بعهدته. فالذي يُحتوى مقال الأمير تركي ومضامينه من غير المُحتمل أن يُنشر من دون ضوء أخضر من ديوان الرياض الملكي مهما كان حاملُ.

وعلى كل حال، ومهما كان الأمر، فواجب المسؤولين عن القرار الفلسطيني والمتولّين توجيه الرأي العام في البلاد، في السلطة وخارجها، وفي «فتح» و«حماس» وسائر المنظمات، التأمّل المطوّل في مشروع الأمير تركي، مهما كانت التحفّظات على أي من عناصره، وبذلك الجهد الجدّي الواجب في تقييمه، بانتظار ما يليه من قبل الأمير إيّاه، أو من غيره في المملكة، في هذا الصدد، في الأسابيع أو الأشهر القادمة.

*** مورّخ فلسطيني ومؤسّس مؤسّسة الدراسات الفلسطينية**

مقالة

مشروع الأمير تركي الفيصل

وليد الخالدي *

نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، في الخامس من كانون الثاني/يناير الحالي، مقالاً للأمير تركي الفيصل عُموماً وفي مواقف الأطراف الرئيسية منهما وعلى رأسها الصهيونية وإسرائيل، من جهة، والغرب وإعلامه بزعامة الولايات المتحدة من جهة أخرى.

وينقسم المقال إلى قسمين: أولاهما يتناول دوافع هذه الأطراف على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وحرمة المقدسات الإسلامية في فلسطين. بينما يقدّم ثانيهما تصوّراً لصاحب المقال، ليس لمخرج من المأزق الملحمي الغزاوي فحسب، بل ولحل شامل للقضية الفلسطينية ككل، لا يتردد حتى في تحديد المدة الزمنية لتحقيقه.

واللافت في المقال، إضافة إلى تفاصيله وسعة معالجته لمواضيعه، الروح التي تتخلّل سطوره، والتي تنمّ عن مشاعر إيمانية أصيلة عقائدية تذكّرنا بمواقف مُشرّفة خالصة صادقة لمن سلف من كبار القادة السعوديين الأبرار، اعتقدنا أن القيادة الفتيّة الجديدة بالسعودية قد نبذتها في السنين الأخيرة تلهّفاً للحاق بركاب التطبيعيين الإبراهيميين العلمانيين، وسعياً إلى الظفر بصفقات سلاح وخبرات نووية على أنقاض الحقوق الفلسطينية وحرمة المُقدسات المقدسية، وبهدف تأليف محور ثلاثي يهيمن على المشرق العربي، أركانه أميركا الصهيونية وإسرائيل التلمودية وتحالف سنّي هجين يرأسه سدنة الحرمين يقوم في وجه الجارة إيران المسلمة الشيعية وحليفيها المزعومين الصيني والروسي.

أمّا التصور لصاحب المقال الذي أشرنا إليه، فعناصره الرئيسية هي:

أولاً: سعي عربي إلى استصدار قرار أممي جديد يفرض وقف إطلاق النار الفوري.

ثانياً: فرض هدنة طويلة لمدة 5 سنوات أو أكثر على الطرفين بضمانة عربية للطرف الفلسطيني وضمانة دولية للطرف الإسرائيلي.

ثالثاً: تتوّج نهاية هذه الهدنة بقيام دولة فلسطينية بناءً على القرارات الدولية (قرار 1948 والقراران 242 و338).

رابعاً: يلي ذلك مُفاوضات جدّية لحل نهائي للقضية الفلسطينية مبنية على مُبادرة اللجنة الرباعية والمُبادرة العربية للسلام.

خامساً: إعلان «حماس» التزامها بميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وخياراتها السياسية.

سادساً: توافق فلسطيني على قيادة سياسية فلسطينية للقطاع تتولى إدارة شؤونه حتى إجراء انتخابات فلسطينية عامة.

سابعاً: انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل من القطاع وتبادل الأسرى.

ثامناً: رفع الحصار عن غزة.

تاسعاً: صندوق دولي لإعادة إعمار القطاع تحت إشراف دولي يُموّل من إسرائيل وداعميها الغربيين وأطراف عربية.

عاشراً: منع القيادات الحالية في «حماس» والسلطة الفلسطينية وفي إسرائيل من أن تتبوأ منصباً سياسياً إلى الأبد.

صاحب هذا المقال ليس بالمواطن السعودي العادي، فهو ثالث أبناء الملك فيصل بن عبد العزيز رحمات الله عليهما، وُلد عام 1945 وتخرّج من جامعتي برنستون وجورج تاون، تولّى عدّة مناصب، منها (بالتسلسل): مُستشاراً في الديوان الملكي (1973 – 1977)، ورئيساً للاستخبارات (1977 – 2001)، وسفيراً لدى بريطانيا (2002 – 2005)، والولايات المُتحدة (2005 – 2007)، وهو مُؤسّس ورئيس مجلس أمناء مُؤسّسة الملك فيصل، ورئيس مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية، فهو المُمثّل المُخضرم لشريحة مهمّة من النخبة السياسية السعودية وقد بلغ العقد الثامن من عمره.

لا نعلم يقيناً إن كان مقالُ الأمير من عنديّاته أو إن كان يُعبّر، ولو مواربة، عن تبدّل في آراء أولي الأمر في السعودية وفي موقفهم إثر انكشاف أنياب البيت الأبيض/الأسود في واشنطن تجاه مجزرة غزة هاشم والفلسطينيين والعرب والمسلمين عُموماً، وانفضاح حقيقة نوايا الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني والمُقدّسات الإسلامية بعهدته. فالذي يُحتوى مقال الأمير تركي ومضامينه من غير المُحتمل أن يُنشر من دون ضوء أخضر من ديوان الرياض الملكي مهما كان حاملُ.

وعلى كل حال، ومهما كان الأمر، فواجب المسؤولين عن القرار الفلسطيني والمتولّين توجيه الرأي العام في البلاد، في السلطة وخارجها، وفي «فتح» و«حماس» وسائر المنظمات، التأمّل المطوّل في مشروع الأمير تركي، مهما كانت التحفّظات على أي من عناصره، وبذلك الجهد الجدّي الواجب في تقييمه، بانتظار ما يليه من قبل الأمير إيّاه، أو من غيره في المملكة، في هذا الصدد، في الأسابيع أو الأشهر القادمة.

*** مورّخ فلسطيني ومؤسّس مؤسّسة الدراسات الفلسطينية**

بداية حلحلة في أزمة الجوع

غزة - **يوسف فارس**

قبل أسبوعين من اليوم، كانت الأسواق الشعبية في مختلف مناطق شمال وادي غزة، تلفظ أنفاسها الأخيرة، إذ فُقدت المعلّبات والمواد التموينية تماماً، وأُجبر الأهالي في ذروة الهجوم البرّي، على طهي حشائش الأرض، وجمع مياه الأمطار، وإنتاج وجبات عديمة القيمة الغذائية، لسدّ جوع أولادهم. الكسترو مثلاً، أضحى وجبة رئيسة لمئات

> **استطاع الآلاف من الأهالي الوصول إلى بيوتهم المدمّرة جزئياً**

الآلاف من المواطنين النازحين في مراكز الإيواء، وخصوصاً في مخيم جباليا، علماً أن حلوى الفقراء هذه التي كانت تباع سابقاً بأسعار زهيدة على أبواب مدارس «غوث وتشغيل اللاجئين» (أونروا) الابتدائية، ليست سوى ماء يُذاب فيه القليل من النشاء، ثم يُحلّى بمحلول السكّر. اختلف الأمر قليلاً بعدما توالت الانسحابات الإسرائيلية من مناطق واسعة في شمال غزة؛ إذ استطاع الآلاف من الأهالي الوصول إلى بيوتهم المدمّرة جزئياً، واستخرجوا منها ما أمكنهم من الغذاء والمعلبات التي تركوها خلفهم. وإلى هؤلاء، يخوض المزارعون رحلةً خطيرة إلى مزارع البرتقال والحمضيات، ويعودون كلّ يوم بكميات وفيرة من هذا المحصول الذي يشكّل وجبة رئيسة أيضاً للآلاف.

على أن التطوّر الأهمّ، والذي يعزّز المقولة الشعبية المتداولة: «أرض رباط... ما حدا فيها بيموت من الجوع»، هو تمكّن التجار من الوصول إلى مخازن كبيرة من القمح. وعلى رغم أنه ذو مستوى رديء جدّاً، ومخصّص أساساً كعلف للدواب، إلّا أنه شكّل البديل الأفضل لدقيق الذرة المفقود من الأسواق. في زقاق ضيّق في مخيم جباليا، وجد أبو ناصر حلّاً لمشكلة طحن القمح، إذ قام الرجل الخمسيني بإعادة استخدام مطحنة الحبوب القديمة، والتي ورثها والدُه عن والده، وظلّت طوال سنوات تحفة يعلوها مفتاح العودة، وتتربّع في زاوية غرفة الضيافة، بوصفها

استخرج الآلاف من الأهالي ما أمكنهم من الغذاء والمعلّبات التي تركوها خلفهم (أ ف ب)

إسرائيل في «المرحلة الثالثة»: الفشل بديلاً من الفشل

علي حيدر

رغم أن الحرب الإسرائيلية لا تزال متواصلة على قطاع غزة، إلّا أن بعضاً من نتائجها الملموسة، فَرضت على قيادة العدو بلورة خطاب بديل ينطلق من الإقرار الضمني بالوقائع التي أفرزتها. ومن هنا، جاء اللجوء إلى خيار عملياتي عدواني تحت عنوان «المرحلة الثالثة»، كبديل من خيارَين أحَرَين تتعذّر مخاطرهما بين الاعتراف بالهزيمة والانسحاب، أو مواصلة الحرب بالصيغة التي استنفدت نفسها بها. ولعلّ واحداً من أهمّ معايير التقييم في هذا الإطار، هو مقارنة النتائج بالأهداف التي تميّزت، منذ اليوم الأول، بالسقوف المرتفعة، علماً أن طبيعة عملية «طوفان الأقصى» فرضت على قيادة العدو هذه السقوف، كونها أدت إلى انهيار بعض أهمّ مرتكزات الكيان. ومن وراء أهداف تلك، أراد الاحتلال استعادة هيبته الاستراتيجية، وترميم قوّة الردع لديه، وذلك عبر القضاء، على حركة «حماس»، واستعادة الأسرى، وألّا يكون قطاع غزة منطلقاً لأيّ عمليات تهدّد إسرائيل مستقبلاً.

وقد كانت ولا تزال هناك قناعة جامعة في كيان العدو، مفادها أن عدم تحقيق الأهداف المعلنة سيدفع إسرائيل إلى مواجهة تحديات خطيرة تخصّ مستقبلها. ولذلك، فإن بلوغ تلك الأهداف يشكّل مطلباً مُلحّاً بمعايير الأمن القومي، أكثر منه تلبيةً لمصالح سياسية وشخصية لقادة ومسؤولين - وإن كانت هذه المصالح حاضرة في الصورة بالفعل -. متّهمين، بنظر الرأي العام الإسرائيلي، بالمسؤولية عن الضربة الاستراتيجية التي لحقت بالكيان. إلّا أنه مع مضي نحو 100 يوم على بدء الحرب، لا يوجد في إسرائيل مَن يدعي أن أهداف القتال قد أُنجزت، أو أنها على وشك الإنجاز، وإنّما تَبلور تقدير راسخ بأن ذلك يتطلّب حرباً طويلة. فـ«حماس» لا تزال تمتلك القدرة على المبادرة، وهي استطاعت تحويل احتلال جيش العدو لمساحات من القطاع إلى استنزاف يفاقم من الضغوط على الجمهور الإسرائيلي وقياداته. وفي قضية الأسرى، أظهرت الحركة صلابة في الموقف وحكمة بارزة في إدارة هذا الملفّ، ما يعني تالياً أن غزة كانت وستبقى ساحة للمقاومة، وأن الجيش الإسرائيلي لن يتمكّن من إزالة التهديد الذي تمثّله، مع الإشارة طبعاً إلى الدور العظيم لثبات أهل المقاومة في القطاع في إحباط أهداف العدو. ولذلك، سيبقى الضغط على سكان غزة هدفاً رئيساً في المرحلة المقبلة، عبر تقييد دخول الاحتياجات الحياتية ومحاولة المساومة عليها.

على أن هذا الفشل وضع قيادة الاحتلال أمام تحدٍّ خطير؛ فلا هي تستطيع وقف الحرب في ظلّ النتائج الحالية، ولا بإمكانها الاستمرار فيها بالصيغة التي كانت عليها، لمجموعة أسباب: ميدانية، إقليمية وأميركية. ومن هنا، جاء اجتراح صيغة «المرحلة الثالثة» التي أصبحت تحتلّ حيّزاً مهمّاً في الخطابَين السياسي والإعلامي الإسرائيلي. لكن هذا التعبير ينطوي على قدْر من التوجيه، كونه يوحي بأن العدو أكمل المرحلتَين السابقتَين، وقرّر الانتقال إلى التالية في الطريق إلى تحقيق الأهداف الكبرى، في حين أن الواقع يقول إن هذا الانتقال جاء نتاجاً للفشل الآنف، واستمراراً للحرب وفقاً لتكتيكات مختلفة. ومع ذلك، يواجه الخيار الأخير مروحة من التحدّيات، من ضمنها عدم قابلية تسويقه في أوساط الجمهور الإسرائيلي، باعتباره خياراً مجدياً من شأنه أن يحقّق غايات القتال. فما لم يُنجَز عبر الهجمات المكثّفة، لا يمكن أن يتحقّق عبر العمليات الموضعية.

> **في التفاح، تحضر تلك الروح الصوفية العذبة في التعاطي مع المصائب الكبرى**

لذيذ، والشاي الذي أعدّه على ما تبقّى من أخشاب طقم نومه لذيذ أيضاً. يدير الرجل الأربعيني حواراً لا يخلو من الطرافة المتلزمة: «كانت أختك إم زكي بتزنّ براسي أغيّر طقم النوم، بس أجيت على البيت وشفته، قلتلها هدي على بالك، هيك مضطرين نغير الدار كلها مش الطقم بس... زنانات زوجاتنا يا أخي زنانات». قال ذلك، وغاص في موجة من الضحك. يحسن الرجل تسخيف المصائب على نحو محبّب. لقد خرج من الحرب خالي الوفاض، بلا بيت ولا عمل، ولم نكن نعلم أنه فقد ابنته الصغرى أيضاً، لولا أن مواكب الزائرين كرّروا عليه: «عظم الله أجركم... ذخر في الجنّة». بالنسبة إلى «أبو زكي»، إن الفلسطيني يعيش اليوم حياته المثلى، وقدره المحتوم في مواصلة الصراع، فيما كل الخسارات على طريق بناء المستقبل، مكاسب. قال ذلك كله في جملة تتجاوز في بساطتها كلّ بلاغة ممكنة: «هُمَا قدرنا وإحنا قدرهم... نهايتنا على أرضنا المحرّرة، فوقها أو تحت ترابها، ونهايتهم يرجعوا من وين ما إجوا».

انقاض بيته عن شيء يستفاد منه. عماد، لم يكن بيته المدمّر سوى أقلّ خساراته، إذ استشهد ثلاثة من أشقائه في ميدان القتال، وقضت والدته وعشرة من أفراد عائلته تحت ركام بيتهم المقصوف. لكنه مع هذا، يقول لـ«الأخبار»: «نحن نؤمن بأن الأقدار مكتوبة من قبل الميلاد، وهذا الإيمان تطبيقي لا معرفي، لذا فإن الله لم يسمح منّا غير حمده وشكره، وهذا حمد الراضي لا العاجز».

ستطول جولتنا في حي التفاح أكثر ممّا يسمح به الظرف. استغرق الطريق إليه ثلاث ساعات من المشي على الأقدام، وسيتعيّن علينا حساب مدّة مماثلة للعودة قبل حلول الظلام. غير أن سجية الأهالي التي جبلت على الكرم، وتقاسم اللقمة، وكأس الشاي، وحتى رشفة القهوة، أجبرتنا على البقاء. الحديث إلى «أبو زكي» من كل دول العالم». قال ذلك، وأكمل حديثه إلى «الأخبار»: «أنا جاي هان اليوم، مش عشان احتسر على مالي وبيتي، رجعت لأنّي شفت شباك بيتي في مقطع للقسام، قتلوا في هذا البيت خمس جنود، أنا جاي أبوس حيطان البيت، لأنو هوا ذخري عند الله، عمري 75 سنة، الله اكرمني بإني قدّم شيء لربنا ولفلسطين قبل ما ياخذ أمانته، أنا أكثر الناس حظاً يا بنية».

في التفاح، تحضر تلك الروح الصوفية العذبة في التعاطي مع المصائب الكبرى، حيث يلقي الأهالي همومهم على الله. ستدخل الحيّ وتغادره تماماً، من دون أن تسمع عبارة نقمة واحدة: «اختار الله لنا هذه البلاد... رضينا وحمدنا وشكرنا». قال شاب لم يتجاوز الثلاثين من العمر، وهو يفتّش بين

طوفان الأقصى

وقائع المعركة اليمنية - الغربية

نموذج مصغّر للآتي

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

في ظلّ الترهيب الدولي لصنعاء لدفعها إلى وقف مساندتها للشعب الفلسطيني، يبدو أن المواجهة البحرية المباشرة التي خاضتها القوات المسلحة اليمنية مع نحو ستّ بوارج عسكرية أميركية وبريطانية، ستكون نموذجاً مصغراً لمعركة البحر الأحمر المقبلة، والتي تدفع أميركا بالمزيد من الدول للمشاركة فيها، بعد اعتماد مجلس الأمن مشروع قرار أميركي يدين العمليات اليمنية ضدّ السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر، ويخوّل الدول حق استخدام القوة من أجل حماية سفنها في حال

> **المعركة عكست قدرات قوات صنعاء على شن هجمات بحرية متعدّدة في آن واحد**

تعرّضها لأي إجراء من قوات صنعاء، حتى وإن كانت متّجهة نحو إسرائيل. على أن القرار الذي يمنح أميركا وبريطانيا غطاء دولياً للتصعيد، لن يغيّر موازين القوى في جنوب البحر الأحمر وباب المندب؛ إذ إن معظم البوارج البريطانية والفرقاطات والسفن الحربية وحاملات الطائرات الأميركية والبريطانية التي تتواجد هناك، خضعت لاختبار عسكري معقّد في عملية الثلاثاء الماضي، وتأكّدت الصعوبة التي تواجهها في حماية نفسها أمام ضربات من يملك الجغرافيا وقوة الحجّة.

والواقع أن البحر الأحمر لم يشهد حدثاً أمنياً وفقاً لإعلان «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» (UKMTO)، بل معركة عسكرية بحرية غير مسبوقة، خاضت فيها قوات صنعاء مواجهة مباشرة مع بوارج واشنطن وسفنها العسكرية الحديثة، بعد نحو شهر من الاستعراض الأميركي في البحر الأحمر. وأفاد أكثر من مصدر عسكري مطّلع، «الأخبار»، بأن إحدى السفن الحربية الأميركية، بعد تعرّضها لهجوم بأكثر من صاروخ، استنجدت بالبارجة البريطانية «دايموند» المتواجدة بالقرب من باب المندب لإنقاذها، كون الاستهداف حدث في المنطقة الواقعة بين جزر الزبير وأرخبيل جزيرة حنيش في البحر الأحمر، حيث تتواجد المدمّرة البريطانية. وأكدت المصادر أن نيران قوات صنعاء حالت دون وصول «دايموند»، مضيفة أن اشتباكاً بحرياً جرى بين القوات اليمنية والمدمرة التي قالت وزارة الدفاع البريطانية إنها «فتحت نيران مدافعها وأطلقت صواريخ "سي فايبر" خلال الهجوم». وكان وزير الدفاع البريطاني، غرانت شابس، قد أعلن أن «الهجوم كان الأكبر الذي يشنّه الحوثيون منذ بداية حرب غزة قبل أكثر من ثلاثة أشهر»، مضيفاً، في تصريحات إلى وسائل إعلام بريطانية، أنه «لا يمكننا السماح باستمرار ذلك. وإذا لم يتوقّف الأمر فإن إجراءً سيُتّخذ». من جهتها، أكدت مصادر ملاحية، في حديث إلى «الأخبار»، أن ما حدث كان اشتباكاً مباشراً بين القوات اليمنية والقوات الأميركية والبريطانية، استمرّ لعدة ساعات وأدى إلى توقف حركة الملاحة عبر مضيق باب المندب. ونفت المصادر الرواية الأميركية التي تحدّثت عن أن الهجوم وقع ضدّ سفينة أميركية «أثناء تواجد العشرات من السفن المتّجهة إلى مضيق باب المندب»، وأن القوات الأميركية تولّت مهمة الدفاع عن تلك السفن، موضحةً أن الهجمات اليمنية طالت حاملة الطائرات «أيزنهاور»، والمدمّرات «غرافلي»، و«لابون»، و«مايسون»، والبارجة البريطانية «دايموند». وجاءت العملية بعد تلويح أميركي بوضع «أيزنهاور» في حالة هجوم، بعد أن أعادت تموضعها في المياه الدولية الواقعة قبالة مدينة الحديدة.

وعكست العملية، التي قالت البحرية الأميركية إنها الـ26 التي تنفّذها قوات صنعاء في البحر الأحمر منذ منتصف تشرين الثاني الماضي، قدرة قوات صنعاء على شنّ هجمات بحرية متعدّدة في آن واحد. وخلافاً للعمليات السابقة التي نفّذتها ضدّ سفن تجارية حاولت كسر قرارها، استخدمت قوات صنعاء، في الهجوم الأخير، عدداً كبيراً من الصواريخ والطائرات المسيّرة، فيما دخلت القوات البحرية اليمنية في اشتباك ناري مع البوارج الأميركية، ما أفقد الأخيرة القدرة على المناورة، وأجبر الأميركيين على استخدام أحدث الطائرات لحماية حاملة الطائرات من الاستهداف. وفي هذا الإطار، قال نائب مدير التوجيه المعنوي في قوات صنعاء، العميد عبد الله بن عامر، في منشور على منصة «إكس»، إن «الجانبين الأميركي والبريطاني استخدما عشرات الصواريخ الاعتراضية، وحاولا بشكل هستيري التصدي لعدد كبير من المسيّرات اليمنية وكذلك الصواريخ المجنّحة والباليستية، إلا أنهما يعيشان الصدمة». واتّهم الأميركيين والبريطانيين بإخفاء حقيقة ما حدث ليلة الثلاثاء، والتكتم على نتائج العملية.

وأشارت مصادر مقربة من حركة «أنصار الله»، بدورها، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «عملية الثلاثاء الهجومية جاءت كردّ أولي على الاعتداء على البحرية اليمنية، وتأتي في إطار التكريم لدماء شهداء البحرية، وتؤكد أن الدماء اليمنية ليست رخيصة كما يعتقد الأميركي». وأضافت أن «المعركة لا تزال في بداياتها، وستكون العمليات القادمة أشدّ ضرراً على الوجود الأميركي والأجنبي في البحر الأحمر، ولن تتوقف إلا بإنهاء الوجود العسكري الأميركي هناك».

استخدمت قوات صنعاء في الهجوم عدداً كبيراً من الصواريخ والطائرات المسيّرة (أ ف ب)

سوريا

وعود واشنطن لـ«قسد» لا تَصدق: أنقرة مستمرّة في التصعيد

الحسكة ـ **إيهم مرعي**

بعد «استراحة» قصيرة لم تتجاوز الأيام، عاودت تركيا استهداف مناطق سيطرة «قسد» في الشمال السوري، بالطيران والمدفعية، على رغم التصريحات الكردية الأخيرة التي تحدّثت عن «وعود أميركية» بإنهاء هذه العمليات. ونفّذ الطيران التركي، منذ الخامس من الجاري، عدّة عمليات قصف طاولت معسكراً لـ«قسد» في ريف القامشلي، ومقارّ لها في قرية الفاطسة في ريف الرقة، وقريتَي البوغاز والكاوكلي في ريف منبج، وقرى سموقة ومرعناز وتل عناب في ريف تل رفعت. كما أدى قصف مدفعي على أم الكيف، في ريف تل تمر في الحسكة، إلى تعطل شبكة الكهرباء، وانقطاعها عن عشرات القرى في المنطقة. وطبقاً لبيان صادر عن وزارة الدفاع التركية الأربعاء، فقد حيدت قواتها «5 عناصر من ميليشيا (قسد) والوحدات الكردية (YPG)، كانوا يستعدون لشنّ هجوم على منطقة غصن الزيتون شمال سوريا»، بعدما كانت قد أعلنت، قبل يوم واحد، «مقتل 3 عناصر من الوحدات الكردية (YPG)، كانوا يستعدون للهجوم على مناطق نبع السلام شمال سوريا».

وكانت أحصت وسائل إعلام كردية تنفيذ الجيش التركي 798 هجوماً على مناطق شمال شرق سوريا، في عام 2023، استخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة، وشملت 103 عمليات قصف بالطيران الحربي والمسير، أدّت، طبقاً للمصدر نفسه، إلى مقتل أكثر من 305 أشخاص، بين عسكري ومدني. وينافي التصعيد الأخير ما حُكي عن وعود أميركية بوضع حدّ للهجمات التركية على الشمال، والتي تأتي في ظلّ سعي واشنطن للتأسيس لـ«مصالحة» تركية - كردية، عبر إجراءات، شملت دعمها تعيين أحد وجهاء القبائل العربية، وهو الأكاديمي السوري الأميركي محمود المسلط، المقرب أيضاً من تركيا، على رأس «مجلس سوريا الديموقراطية». بيد أنّ استمرار أنقرة في التصعيد ميدانياً يوحي بأنّ الوعود الأميركية هي «أحادية الجانب».

وسبق للقائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، أن أعلن أن «الولايات المتحدة قدمت وعوداً بإنهاء التعديات التركية على شمال سوريا، ونحن ننتظر النتائج»، متحدثاً أيضاً عن «اتصالات أجرتها قيادة (قسد) مع مسؤولين أميركيين، أعربوا فيها عن قلقهم حيال الهجمات التركية وتداعياتها على السكان، وجهود القوات العسكرية في الحملة ضد (داعش)». واعتبر عبدي أن «الصمت المخزي في مواجهة الهجمات المستمرة ضدنا، تثير الشكوك في أن تركيا تهاجمنا بموافقة غير

> **أحصت وسائل إعلام كردية تنفيذ الجيش التركي 798 هجوماً على مناطق شمال شرق سوريا، في عام 2023**

رسمية من شركائنا»، مضيفاً أن «هذه الضربات تعكس تساهلاً أميركياً مقابل موافقة تركيا على عضوية السويد في (الناتو)». في المقابل، أكد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في تصريحات إلى وسائل الإعلام أول من أمس، أن بلاده «ستواصل ملاحقة الإرهابيين سواء في الداخل أو الخارج».

وبعدما كانت «قسد» تدأب، مع كل تصعيد تركي، على اتهام روسيا «بالتواطؤ مع الأتراك»، فإنّ تركيز أنقرة هجماتها أخيراً على محافظة الحسكة، ووصولها إلى أرياف دير الزور، دفعا بالأولى، هذه المرة، إلى توجيه اتهاماتها إلى الولايات المتحدة. كما أن القيادات الكردية عمدت إلى التلويح مجدداً بورقة التخلي عن حماية المخيمات والسجون، التي تحوي عناصر من «داعش» وعوائل لهم، وتجميد العمليات العسكرية ضد التنظيم، في الوقت نفسه الذي كررت فيه الحديث عن الوعود الأميركية. وفي هذا الإطار، تنفي مصادر ميدانية، تحدّثت إلى «الأخبار»، إمكانية أن تكون أنقرة قد قدّمت أيّ وعود لواشنطن، معتبرةً أي حديث في هذا الاتجاه بمثابة «محاولة أميركية لكسب الوقت، والحفاظ على العلاقة مع (قسد)، في ظلّ التوترات التي تشهدها المنطقة، وخاصة تصاعد تهديد فصائل المقاومة الإسلامية في العراق، ضد القواعد الأميركية في الشرق السوري». كما تتوقع المصادر أن تصعّد أنقرة «هجماتها في الأشهر القادمة، بسبب اقتراب الانتخابات المحلية، وحاجة (حزب العدالة والتنمية) إلى رفع أسهمه في الداخل التركي»، ولا سيما عبر الإيحاء بأنه متمسك بـ«محاربة الإرهاب المتجسد بـ(حزب العمال الكردستاني) وأذرعه». وفي المقابل، تستمرّ الولايات المتحدة، في كل محطة، في التأكيد أنها «بحاجة إلى قوات (قسد)، وإن بشكل مرحلي على الأقل، للحفاظ على وجودها العسكري في عدة قواعد في دير الزور والحسكة».

كانت «قسد» تدأب، مع كل تصعيد تركي، على اتهام روسيا «بالتواطؤ مع الأتراك» (أ ف ب)

صنعاء تتجاهل قرار مجلس الأمن: مستمرّون

صنعاء - **رشيد الحداد**

لم تُفاجأ صنعاء بقرار مجلس الأمن الدولي، الذي فشل، على مدى أكثر من 90 يوماً، في وقف جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لإدراكها أن المجلس مجرد أداة غربية سبق لها أن شرعنت العدوان على اليمن وفق القرار الدولي 2216، ومنحت دول «التحالف» ضوءاً أخضر لفرض حصار على الشعب اليمني. وفي الوقت الذي تجاهل فيه قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، الإشارة إلى القرار، في كلمة له أمس، أكد فيها أن «أيّ عدوان أميركي أمنة»، متهماً واشنطن «بتعمد تضليل العالم حول مخاطر تهدّد الملاحة الدولية في البحرين المذكورين». وأهاب بجميع الدول «الحذر من الوقوع في شراك أميركا الرامية إلى عسكرة البحر الأحمر خدمة لإسرائيل وتشجيعاً لها على مواصلة عدوانها الغاشم على قطاع غزة». من جهتهم، اعتبر مراقبون أن قرار مجلس الأمن الرقم 2722، الذي دان عمليات قوات صنعاء، وطالب بالإفراج الفوري عن السفينة «غالاكسي ليدر» وطاقم بحارتها، اعترف بأن هذه العمليات يمنية خالصة ولم يذكر إيران، رغم أن المسؤولين الأميركيين والبريطانيين والإسرائيليين حاولوا ربطها بطهران، فضلاً عن أن القرار لا يندرج تحت الفصل السابع، ولا يخوّل مجلس الأمن استخدام القوة حال عدم تنفيذه، ولكنه قد يستخدم من قبل دول لتوجيه ضربات في حال استهداف سفن تابعة لها.

> **الردّ سيكون بالانتقال إلى مرحلة جديدة من العمليات العسكرية في البحر الأحمر**

ضد صنعاء في حال استمرارها في منع مرور سفن الكيان الإسرائيلي، سيكون بالانتقال إلى مرحلة جديدة من العمليات العسكرية في البحر الأحمر، وتنفيذ هجمات على نطاق أوسع ضد المصالح الأميركية والإسرائيلية.

وأكد رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، بدوره، في تعليقه على القرار، أن هذا الأخير «لن يثني القوات المسلّحة عن استهداف السفن الإسرائيلية أو تلك المتّجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة»، مضيفاً أن «العمليات مستمرة حتى يتوقّف العدوان ويُرفع الحصار عن قطاع غزة». وأشار إلى أن «الملاحة الدولية في البحر الأحمر والبحر العربي آمنة»، متهماً واشنطن «بتعمد تضليل العالم حول مخاطر تهدّد الملاحة الدولية في البحرين المذكورين». وأهاب بجميع الدول «الحذر من الوقوع في شراك أميركا الرامية إلى عسكرة البحر الأحمر خدمة لإسرائيل وتشجيعاً لها على مواصلة عدوانها الغاشم على قطاع غزة». من جهتهم، اعتبر مراقبون أن قرار مجلس الأمن الرقم 2722، الذي دان عمليات قوات صنعاء، وطالب بالإفراج الفوري عن السفينة «غالاكسي ليدر» وطاقم بحارتها، اعترف بأن هذه العمليات يمنية خالصة ولم يذكر إيران، رغم أن المسؤولين الأميركيين والبريطانيين والإسرائيليين حاولوا ربطها بطهران، فضلاً عن أن القرار لا يندرج تحت الفصل السابع، ولا يخوّل مجلس الأمن استخدام القوة حال عدم تنفيذه، ولكنه قد يستخدم من قبل دول لتوجيه ضربات في حال استهداف سفن تابعة لها.

اليمنيون يرفضون قرار مجلس الامن (أ ف ب)

ويرى عضو المكتب السياسي لـ«أنصار الله»، علي القحوم، في حديث إلى «الأخبار»، أن «جلسة مجلس الأمن الدولي لم تأت بجديد، فالقرار يحاول شرعنة التوجّهات الأميركية والبريطانية العدائية تجاه اليمن، وحماية الكيان الصهيوني وإدامة دعمه في حرب الإبادة التي يشنها على الشعب الفلسطيني. وهذا دين هذا المجلس الذي لم يقف يوماً مع حق الشعوب، بل يكرس الهيمنة الغربية ويشرعن التحركات الاستعمارية ضد دول المنطقة وشعوبها، ونهب خيراتها وثرواتها، بعيداً عن الشعارات الزائفة التي يرفعونها».

بدورهم، علّق المئات من الناشطين اليمنيين على مواقع التواصل الاجتماعي على القرار تحت وسم: «قرار مجلس الأمن تحت أقدامنا»، وهي العبارة التي سبق أن قالها عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، محمد البخيتي، مشيرين إلى أن مجلس الأمن الذي فشل في إلزام إسرائيل بتنفيذ قراره الأخير بشأن إدخال المساعدات إلى سكان قطاع غزة، لا يمكن أن يفرض قراره المنحاز لمصلحة الكيان في اليمن.

الرياض تسحب آخر أوراق المعارضة: الحجّ في عهدة دمشق

علاء حلبي

كما كان منتظراً بموجب عودة العلاقات بين دمشق والرياض، أعادت السعودية ملف الحج إلى عهدة الحكومة السورية، بعد عشر سنوات تم خلالها استثمار هذا الملف من قبل «الائتلاف المعارض» في محافل عدة، سياسية واقتصادية، إذ كان يُعتبر أحد أبرز موارد دخل المعارضة السورية، إلى جانب المساعدات التي كانت تقدّمها لها بعض دول الخليج وعلى رأسها قطر، بالإضافة إلى تركيا. وملف الحج، والذي تمّ استعماله في البداية ضمن أوراق الضغط على دمشق من جهة، وخلال محاولات شرعنة المعارضة من جهة أخرى، وضعته السعودية عام 2013 في عهدة «الائتلاف»، الذي أنشأ مديرية خاصة به أطلق عليها «اللجنة العليا للحج»، والتي تقوم بتنظيم رحلات الحج للسوريين من خارج مناطق الحكومة السورية، انطلاقاً من تركيا، فيما تسبّب قطع العلاقات بين دمشق والرياض بحرمان السوريين الذين يعيشون في مناطق سيطرة الحكومة من أداء الفريضة، ما دفع بعضهم إلى السفر إلى العراق أو لبنان أو حتى تركيا للانطلاق منها نحو السعودية.

وخلال السنوات العشر التي تولّت فيها المعارضة هذا الملف، ظهرت العديد من شبهات الفساد المالي فيه، خصوصاً لناحية فرض رسوم باهظة لقاء نقل الراغبين في الحج من المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل شمالي البلاد إلى تركيا. كما ظهرت شبهات أخرى تتعلق بتحكّم «جهاديين» من «هيئة تحرير الشام» (فرع تنظيم القاعدة سابقاً في سوريا) ببعض مبالغ وصلت إلى نحو 40 مليون دولار في العام الواحد، علماً أن السعودية خفّضت حصة سوريا من 70 ألف حاج إلى 21 ألفاً فقط.

وأعلن وزير الأوقاف السوري، عبد الستّار السيد، الذي زار السعودية وقام بأداء العمرة، بدعوة من وزير الحج والعمرة السعودي توفيق بن فوزان الربيعة، وشارك في مؤتمر ومعرض خدمات الحج والعمرة (طريق إلى النسك) الذي أقيم في مدينة جدة، أنه تمّ الاتفاق على أن يعود ملف الحج إلى عهدة الحكومة السورية، على أن تبحث اللجان التحضيرية المشتركة بين الوزارتين كل التفاصيل والإجراءات اللوجستية اللازمة لخدمة الحجاج والمعتمرين في سوريا، وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لهم. كما وقّعت وزارة الأوقاف السورية مذكّرة تفاهم مع شركة سعودية لتقديم خدمات استضافة وتأمين طعام ونقل الحجاج، الأمر الذي يطوي 10 سنوات من حرمان السوريين من أداء هذه الفريضة من جهة، ويتيح إنهاء الوضع القائم الذي حاولت المعارضة تثبيته، عبر الزيارات العديدة التي أجراها مسؤولون منها في «لجنة الحج»، والاستعانة ببعض الوسطاء، لما يحقّقه هذا الوضع من مكاسب اقتصادية كبيرة لها.

وتعني الخطوة السعودية الأحدث، إبطال آخر أوراق المعارضة السورية، بعد فشلها في تحقيق أي اختراق في الأوساط السياسية العالمية، وخسارتها دعم الكثير من البلدان العربية التي قامت بتمويلها خلال سنوات الحرب الأولى، قبل أن تتراجع عن تقديم الدعم لها. وبذلك، تبقى قطر الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال تعادي دمشق، وتقدّم الدعم للمعارضة والفصائل بمختلف أنواعها، إلى جانب علاقتها الجيدة مع الفصائل «الجهادية» وعلى رأسها «هيئة تحرير الشام»، التي تسيطر على إدلب، حيث تقوم تركيا ببناء تجمّعات سكنية لنقل ما يمكن نقله من اللاجئين السوريين إلى سوريا، بتمويل من قطر.

في هذا الوقت، تعاني المعارضة السورية بمختلف تقسيماتها، وعلى رأسها «الائتلاف»، الذي من المفترض أنه يمثل جميع أطيافها، من حالة موت سريري، إذ تعجز «حكومته» (الحكومة المؤقتة) عن إدارة ريف حلب وبعض المناطق في الشمال السوري، في ظل انتشار فصائل متناحرة، كما تعاني هيئاته السياسية من حالة تعطّل في ظل توقف مسارات الحل السياسي، بما فيها المسار الأممي (اللجنة الدستورية)، فضلاً عن حالة شحّ مالي من جراء تخفيض تركيا تمويله بشكل مستمر، ما دفعه إلى إغلاق عدد من مكاتبه في تركيا، وتسريح العديد من موظفيه. وبذلك، يبقى النشاط الوحيد الذي يمارسه «الائتلاف» في الوقت الحالي، هو الإعلامي، المتمثل في إصدار بعض البيانات، وإجراء لقاءات مع بعض الدول التي لا تزال تعادي دمشق، ومن بينها الولايات المتحدة وشركاؤها في «الاتحاد الأوروبي».

تقرير

هوكشتين يحمل خطّة لإراحة العدوّ ومستوطنيه:
تقليص العمليات في غزّة يساوي وقفها في لبنان

استشهاد مُسعفَيْن بعدوان إسرائيلي... والمقاومة تقصف كريات شمونة

تجاوز العدو الإسرائيلي لمرةٍ جديدةٍ، أمس، أحد الخطوط الحمر للمقاومة، باعتدائه على أهدافٍ مدنية، ليأتي الرّد سريعاً عبر شنّها هجوماً صاروخياً على كريات شمونة، أكبر مستوطنة إسرائيلية، في شمال فلسطين المحتلة.

وكان الاعتداء، الإسرائيلي قد طاول مركزاً لـ«الهيئة الصحية الإسلامية»، في بلدة حانين الجنوبية، ما أدّى إلى استشهاد المسعفَيْن علي محمود الشيخ علي (رواد) من بلدة رشاف الجنوبية وساجد رمزي قاسم (عبدالله) من بلدة عيتا الشعب الجنوبية، وسقوط عدد من الجرحى. ولم يمضِ كثير من الوقت، قبل أن تردّ المقاومة باستهداف كريات شمونة بعشرات الصواريخ، مؤكدةً في بيان أنها «جاهزة للرّد الفوري على أي عدوان يطاول المدنيين». واعترفت بلدية كريات شمونة بسقوط ما لا يقلّ عن 7 صواريخ داخل المستوطنة، وإصابة بعضها مبانيَ سكنية وبنى تحتية، بشكل مباشر.

وتسبّب قصف المقاومة بانقطاع الكهرباء في عدد من المستوطنات في الجليل الأعلى، بينها كريات شمونة ومرغليوت ومنارة ومسكفعام. وعلّق رئيس مستوطنة مرغليوت، إيتان دافيدي، بالقول: «لقد عدنا إلى العصر الحجري. وعدَنا (وزير الحرب يوآف) غالانت بأننا سنعيد لبنان إلى العصر الحجري، لكننا في النهاية بلا كهرباء».

وكانت المقاومة قد نفّذت أمس، إلى جانب قصفها كريات شمونة، 8 عمليات ضدّ مواقع الاحتلال الإسرائيلي على طول الحدود مع فلسطين المحتلة، إذ هاجمت تجمّعات جنود في محيط مواقع المطلة والبغدادي وتلة الطيحات وجبل نذر وتل شعر وبركة ريشا. كما استهدفت موقعَي المالكية والرمتا في مزارع شبعا المحتلة والتجهيزات التجسّسية في تلة الكويرا.

وفيما شنّ العدو الإسرائيلي غارات جوية وقصفاً مدفعياً على مناطق حدودية، شيّع أهالي كفرشوبا وحزب الله و«السرايا اللبنانية للمقاومة» الشهيد نابغ القادري، كما شيّع أهالي كفركلا المواطن الشهيد حسن طويل، الذي قضى في قصف مدفعي على منزله في منطقة هورة، بين كفركلا ودير ميماس.

إلى ذلك، أعلنت كتلة «الوفاء للمقاومة»، في بيان، أن «وقف العدوان على غزة هو المدخل الحصري والضامن لأي إمكانية للبحث في أي مخرج سياسي من شأنه أن يحتوي التصعيد العسكري المتزايد بين لبنان والكيان الصهيوني»، مؤكدةً أن «المقاومة ليست في وارد أن ترضخ لأي تهويل أو ابتزاز في هذا المجال، وهي على أتمّ الجهوزية لردع العدو وتحطيم أوهامه».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

ما الذي حمل المستشار الرئاسي الأميركي عاموس هوكشتين على القدوم إلى لبنان، وهو تبلّغ مسبقاً بأن لا مجال لأي بحث حول الجبهة الجنوبية قبل وقف العدوان على غزة؟

بحسب مصادر مطّلعة، فإن تل أبيب تضغط بقوة على واشنطن لإقناع المسؤولين اللبنانيين بمنع حزب الله من مواصلة عملياته، وإن ملف المستوطنين النازحين بات يشكل عبئاً ثقيلاً على حكومة الاحتلال. ومع أن نتائج زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لم تخرج حتى بوضع إطار زمني للعمليات في قطاع غزة، إلا أن احتمالات التصعيد دفعت الإدارة الأميركية إلى البحث عن مخرج يحقّق الهدف المطلوب. وبناءً عليه، تقرّر إيفاد هوكشتين على خلفية أنه يمكن المحاولة استناداً إلى نظرية «دخول الحرب على غزة مرحلتها الثالثة»، وقد روّج الأميركيون للخطوة باعتبارها تطوراً في موقف إسرائيل، وأنها «تمثل وقفاً فعلياً للعمليات العسكرية الكبيرة». وهو ما حمله هوكشتين معه إلى لبنان بحديثه عن ضرورة «وقف العمليات العدائية» مضيفاً إليه تفسيره المخادع، بأن الوضع في غزة سيتحول من حرب إلى منطقة عمليات عسكرية موضعية. وبالتالي، يعتقد هوكشتين، أن هذا «يمكن أن يُفسر بأنه وقف للحرب على غزة، وبالتالي، لم تعد هناك حجة عند لبنان لاستمرار تغطية عمليات حزب الله على الحدود».

ومع أنه سبق للموفد الأميركي قبل وصوله إلى بيروت أن أطلع على «رسالة واضحة» تقول: «إن حزب الله غير مستعدّ للاستماع إلى أي كلام قبل وقف الحرب على غزة»، فإنه غامر بالمجيء، وحمل في جعبته «فكرة» تقول، بأنه كما سيتم وقف العمليات العدائية في قطاع غزة، فإنه يمكن الإعلان عن وقف العمليات العدائية من قبل طرفي النزاع على الحدود بين لبنان وإسرائيل. وبناءً عليه، اقترح هوكشتين، أن يصار إلى وضع إطار للتفاوض على «الية مضمونة لتطبيق القرار 1701 بما يسمح بوقف كل الأعمال العسكرية وعودة السكان إلى قراهم على طرفي الحدود». وقالت مصادر مطّلعة إن هوكشتين حمل «ملفاً كبيراً لم يعرضه على المسؤولين الرسميين، لكن سرّبه إلى من يهمّه الأمر، وفيه تفاصيل عما يفترضه من خطوات عملانية تضمن التطبيق الكامل للقرار الدولي مع ما يفترضه من خطوات تستهدف المقاومة عملياً، ولكنه وضعها في سياق نزع المظاهر والمنشآت المسلّحة من منطقة جنوب نهر الليطاني».

ووفق التفسيرات الأميركية، فإن هذه الخطوة، تسمح عملياً بالشروع في مفاوضات مكوكية تهدف إلى البتّ في النزاع القائم على النقاط البرية وإنجاز ما يسميه هو بالترسيم البري. وهو ما أثاره في محادثاته في بيروت أمس، مع التأكيد على أن «فكرته لا تشتمل على مزارع شبعا التي لها وضعها الخاص».

> يطلب الموفد الأميركي تطبيق القرار 1701 وفقاً لرؤية العدو وبناء على طلباته

وعلمت «الأخبار» أن حزب الله كان قد أعاد التأكيد أمام كلّ المسؤولين في الدولة اللبنانية والقوى السياسية الأساسية وكل الجهات المتواصلة مع الجانب الأميركي، أنه «لا مجال لأي نوع من النقاش إلا بعد التوقف التام والنهائي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأن المقاومة لن تتوقف عن مساندة غزة تحت أي ظرف».

وبعد اجتماعات عدة عقدها مع الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي ووزير الخارجية عبدالله بوحبيب، وقائد الجيش العماد جوزيف عون والمدير العام للأمن العام اللواء الياس البيسري، قالت مصادر مطّلعة إن هوكشتين «أثار عدة نقاط، بينها البحث عن حل سياسي يؤدي إلى وقف إطلاق النار، أو حصر المواجهة في مساحة محددة في حال لم تتوافر ظروف الحل السياسي، ثم معالجة النقاط العالقة على الحدود بعد وقف إطلاق النار في غزة وانسحاب ذلك على لبنان».

وقالت المصادر إن هوكشتين «لم ينقل رسائل تصعيد من كيان الاحتلال، بل تعمّد الإشارة تكراراً إلى أن هناك ليونة في إسرائيل كتلك التي شعر بها في لبنان، وأنه تحدّث عن إعادة الاستقرار إلى جنوب لبنان دون الدخول في تفاصيل ترسيم الحدود».

وفي هذا الإطار، نقل زوار الرئيس بري قوله إن «هوكشتين لم يحمل طرحاً محدداً متكاملاً، بل حمل طرحاً تدريجياً مرتبطاً بوقف العمليات العدائية في غزة»، إذ يعتبر أن «وقف هذه العمليات حكماً سينعكس وقفاً لإطلاق النار في جنوب لبنان». وأكد بري أن «الموفد الأميركي لم يتحدث عن انسحاب لحزب الله من جنوب الليطاني»، لافتاً إلى أن «لبنان يؤكد تنفيذ القرار 1701 وإلزام إسرائيل بتنفيذه»، وقال إن «لا كلام عن تثبيت نقاط لأن الحدود البرية معروفة ومثبتة وفق اتفاقيات دولية»، حاسماً أن «لا تفاوض من دون مزارع شبعا»، مشيراً إلى أنه «لم ينقل أي موقف إسرائيلي وهو عائد إلى الولايات المتحدة». وعُلم أن التواصل بين بري وهوكشتين استمر عبر نائب رئيس المجلس النيابي الياس بوصعب حتى وقت متأخر من مساء أمس.

وفي وقت لاحق، صدر بيان عن وزارة الخارجية الأميركية قال إن هوكشتين استهدف من لقاءات بيروت «دفع المناقشات لاستعادة الهدوء على طول الخط الأزرق، وأكدت أن الولايات المتحدة أوضحت أنها لا تدعم امتداد الصراع إلى لبنان».

من جهة ثانية، وصلت إلى بيروت أمس السفيرة الأميركية الجديدة ليزا جونسون، خلفاً لدوروثي شيا. وكانت جونسون قد عملت في سفارة بيروت بين عامي 2002 و2004. كما شغلت بين عامي 2018 و2021، منصب السفير الأميركي في جمهورية ناميبيا. ومن أبرز المواقع التي عملت فيها: مدير شؤون الشرق الأوسط في «مجلس الأمن القومي» ومدير مكتب المخدرات الدولية وإنفاذ القانون لأفريقيا والشرق الأوسط. وجونسون تحمل درجة الماجستير في العلوم في «كلية الحرب الوطنية».

(الأخبار)

تقرير

التحقيقات الأمنية لم تحدد مصدر الهجوم السيبراني على المطار
شركة «ميز» لم تحترم عقود الصيانة للبرامج

لم تصل تحقيقات الأجهزة الأمنية الى نتائج نهائية بشأن مصدر الهجمة السيبرانية التي تعرّض لها مطار بيروت الدولي. لكنّ مصادر معنية بالتحقيقات ترجّح بقوة «أن يكون العدو خلف العملية المتقنة». وقالت المصادر إن «محترفين قاموا بالعمل، واستغلّوا ثغرات في جدران الحماية الخاصة بنظم المعلوماتية الموجودة في المطار». وإن هناك أعمال صيانة لا تجري وفق ما هو معمول به عالمياً ساعدت المخترقين على القيام بمهمتهم.

وتبيّن من التحقيقات الإدارية والأمنية أن شركة «ميز» التابعة لشركة طيران الشرق الأوسط، والمسؤولة عن صيانة بعض المعدات التي تعطلت، ولا سيما جرارات الحقائب، لم تكن قد وضعت في مخازنها القطع البديلة التي يفترض توافرها لحالات الطوارئ. وقالت الشركة في وقت لاحق إنها عثرت على قطعة من أربع لدى أحد الموزّدين في لبنان، وإن شركة «سيمينز» سوف ترسل إليها الاثنين المقبل القطع الثلاث المتبقية، وإنها ستعمد الى تخزين قطع احتياط للفترة اللاحقة. وهو ما جرى إبلاغه أمس الى رئاسة المطار، حيث تم اختبار ايجابي للقطعة الجديدة فسهلت اطلاق العمل في جرارات كانت متوقفة عن العمل.

يشار الى أن الجهات الأمنية كانت أوصت إدارة المطار «بعدم استخدامها حالياً لحين الحصول على تقرير تقني من شركة SIEMENS يُفنّد كيفية تنظيف النظام من أيّ برمجيات خبيثة قد تكون قد أصابته أو اضرّت بالقطع المرتبطة به».

لكن وزارة الأشغال أعادت تذكير الجهات الأمنية العاملة على التحقيقات بأن المطلوب بشكل ملحّ، هو أمران: الأول تحديد مصدر الخرق ومن أيّ جهة أتى، وكذلك تحديد نوع الفيروسات الخبيثة التي جرى استخدامها في الهجوم.

وقد أعدّت الجهات الرسمية تقريراً بشأن ما حصل، وتمّ رفعه الى رئاسة الحكومة. وتضمّن خلاصات للتحقيقات الأولية التي أجرتها الجهات المعنية في وزارة الداخلية، والتي أفادت بأن «مطار بيروت الدولي تعرّض لهجوم سيبراني عند الساعة 16:25 من بعد ظهر السابع من هذا الشهر، ما أدى الى وقوع أضرار جسيمة، بسبب خرق عدة خوادم ومعدّات إلكترونية والعبث بها». وكشفت التحقيقات أن الخرق الأساسي استهدف «الخادم المسؤول عن بيانات من شركة SIEMENS يُفنّد كيفية تنظيف النظام من أيّ برمجيات خبيثة قد تكون قد أصابته أو اضرّت بالقطع المرتبطة به».

لكن وزارة الأشغال أعادت تذكير الجهات الأمنية العاملة على التحقيقات بأن المطلوب بشكل ملحّ، هو أمران: الأول تحديد مصدر الخرق ومن أيّ جهة أتى، وكذلك تحديد نوع الفيروسات الخبيثة التي جرى استخدامها في الهجوم.

وقد أعدّت الجهات الرسمية تقريراً بشأن ما حصل، وتمّ رفعه الى رئاسة الحكومة. وتضمّن خلاصات للتحقيقات الأولية التي أجرتها الجهات المعنية في وزارة الداخلية، والتي أفادت بأن «مطار بيروت الدولي تعرّض لهجوم سيبراني عند الساعة 16:25 من بعد ظهر السابع من هذا الشهر، ما أدى الى وقوع أضرار جسيمة، بسبب خرق عدة خوادم ومعدّات إلكترونية والعبث بها». وكشفت التحقيقات أن الخرق الأساسي استهدف «الخادم المسؤول عن بيانات من شركة SIEMENS يُفنّد كيفية تنظيف النظام من أيّ برمجيات خبيثة قد تكون قد أصابته أو اضرّت بالقطع المرتبطة به».

> الخادم الخاص بالبريد الإلكتروني وخادم التحكّم بالشبكة الداخلية والمُستخدمين قد تضرّرا

وكذلك عملت الفرق المعنيّة على عزل «نظام البريد الإلكتروني الذي تبيّن أنه مصاب ببرمجيات خبيثة، وقد تمّ التنصّت على جميع المراسلات الإلكترونية الصادرة والواردة عبره». وبحسب التقرير الرسمي، الذي تبلّغه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، فإن التحقيق لم يتوصل بعد الى «تبيان حقيقة الخرق الإلكتروني ولا إلى تحديد الجهة التي تقف خلفه».

وكان وزير الأشغال علي حمية قد زار الرئيس ميقاتي، وأطلعه على تفاصيل ما حصل، وما يقوم به من إجراءات واتصالات لإصلاح كل الأضرار وتفادي تكرار الأمر. وقال حمية «إننا بانتظار نتائج التحقيقات التي تجريها الأجهزة الأمنية، من شعبة المعلومات والأمن العام ومديرية المخابرات، لكي نعرف مصدر هذا الخرق، لأن كل الناس يسألون عن هذا الموضوع». وقال إنه سيتم «اتخاذ إجراءات طويلة الأمد في ما يتعلق بالأمن السيبراني بعد تسلّمنا التقرير عن الخرق، بدل الإجراءات القصيرة الأمد كما هو حاصل حالياً بالنسبة الى موضوع المطار».

(الأخبار)

كيوسك

بضربة فنان مخادع: هكذا وقعت إسرائيل في فخّ نصرالله؟

غرشون هكوهن *

الوضع الذي نشأ على الحدود اللبنانية منذ بداية الحرب، أحدث حرجاً شديداً لدولة إسرائيل. فليس ضعفاً الاعتراف أنه نقطة انطلاق لاستيضاح استراتيجي. في جهد قتالي محدود حقّق «حزب الله» في نطاقه إنجازاً استراتيجياً غير مسبوق: إخلاء كل بلدات خط المواجهة من سكانها، وأصبح المجال ساحة حرب. بات الوصول إلى «حنيتا» أو «منيرا» اليوم خطيراً بقدر لا يقل عن الوصول في الماضي إلى «دلاعت» و«البوفور» في الحزام الأمني. كانت «كفار العادي» و«حنيتا» رمزاً لصمود الاستيطان الطليعي على الجبهة منذ قيامهما، أما الآن فمهجورتان.

في شتاء 1920 في عهد الصراع على «تل حي»، أوصى زئيف جابوتنسكي في مقال نشرته «هآرتس» بهجر بلدات أصبع الجليل لحماية حياة الطلائع. فردّ ديرل كتسنلسون بانتقاد ثاقب: لا نترك مبعوثينا لمصيرهم، وفقدان رفيق ليس سهلاً في نظرنا... نريد الحياة ونعرف ما ينتظرنا برحيلنا... ونرحل لأنها رسالة نؤدّيها. فالأمر في شرف الحاضرة وروحها. ليست مسألة قطعة أرض وبعض الممتلكات اليهودية، بل مسألة بلاد إسرائيل. الترك والانسحاب هما ذروة ضعفنا، والدليل الوحيد على حقنا في بلادنا، في وحدة «روش بينا» و«مطلة»، هو في صمود عنيد دون النظر إلى الوراء.

في هذه الأيام وبالقلق على خطورة الوضع وليس بانتقاد السكان الذين أُخلوا، يجدر بنا أن نصف عمق المشكلة. عندما تتعرّض بيوت بلدات خط المواجهة يومياً لنار مباشرة من مضادات الدروع، فحتى لو ساد الهدوء، لن تكون عودة السكان إلى بيوتهم مهمة يسيرة. إن تحقيق اتفاق سياسي لن يضمن لسكان بلدات الشمال الأمن المطلق. وحتى لو سيطر الجيش الإسرائيلي على جنوب لبنان، من خط الحدود الحالي وحتى الليطاني، في عملية قتالية ناجحة، ستبقى لدى «حزب الله» قدرات هجومية صاروخية على كامل المجال الشمالي ووسط البلاد أيضاً. وحتى لو تحقّقت تسوية سياسية ما لمجال الحدود، فسينتشر «حزب الله» بصفته قوة عسكرية في كل لبنان وسوريا والعراق. سيواصل جهود التعاظم باعتباره تهديداً استراتيجياً على دولة إسرائيل، التي من واجبها الاستعداد للحرب ضده.

السذاجة الاميركية

كان حسن نصرالله وسيبقى فناناً عظيماً في إدارة الصراع والقتال حتى النهاية، وفي امتناعه عن التدهور إلى حرب شاملة، ودليل ذلك تصرفه في الرد الواسع على الجليل يوم السبت، فهو يركز أساساً على ضربة معنوية لدولة إسرائيل، وإهانة كرامتها. وسعى إلى هذا الإنجاز في أيلول 2022، حين حقّق موافقة إسرائيلية في موضوع اتفاق الحدود البحرية ليبدو نوعاً من الرخاوة شريطة عدم نشوب حرب.

ويسعى إلى هذا أيضاً في هذه الأيام، في مطالباته بتعديلات حدودية، من «مزارع شبعا»، التي هي عملياً كل مجال «هار دوف» وحتى المطالبة بالقرى السبع (التي هُجّرت في أثناء حرب الاستقلال وهرب سكانها إلى لبنان، واليوم يطالب الحزب بإعادتها إلى سيادته). الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين الذي يسعى إلى تسوية نقاط الخلاف، يبدو بعيداً عن فهم آلية الابتزاز هذه. باتت إسرائيل مطالبة بتنازل عن ذخائر حقيقية ودائمة، مناطق إقليمية، مقابل إنجازات سائلة عديمة القيمة الدائمة، مثل الاتفاقات السياسية، أو إبعاد مؤقت لقوات «حزب الله» عن خط الحدود.

إن التوقّعات الإسرائيلية العابثة ليست جيدة؛ فقد عبّر عنها الانسحاب من لبنان في أيار 2000، بفرضية كاذبة تقول إن «حزب الله» سيضع سلاحه مع الانسحاب من كل أراضي لبنان، وبطاعة إسرائيلية كاملة لقرار الأمم المتحدة 425. منذئذ وتهديدات «حزب الله» تتعاظم، وسياقات ابتزاز من إسرائيل تتطوّر. من هنا ينشأ حرج استراتيجي يحتاج فوراً إلى جواب اختراق لنظرة استراتيجية جديدة.

* إسرائيل اليوم

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد حسن مرعي لموكلة أحمد طلال زويا بصفته أحد ورثة المرحوم طلال زكريا إبراهيم زويا شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 964 و940 حومين التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان شطب شركة
بمُوجب محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركاء المُنعقدة بصورة استثنائية بتاريخ 2023/10/24 تقرر بتاريخ 2023/12/4 حلّ شركة حطيط إخوان للمُقاولات وتجارة مواد البناء ش.م.م. مُديريها السيدين إبراهيم وزاهر حطيط وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت وهي مُسجلة برقم /35540/ ورقم تسجيلها في المالية /3681/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف ماريلين دميان

إعلان
شطب قيد شركة تجارية
بمُوجب محضر جمعية مُنعقدة في 2023/8/2 تقرر بتاريخ 2023/12/5 شطب قيد شركة جيميناي ريل استيت بيروت ش.م.ل. المُسجلة تحت الرقم 1015909 رئيس مجلس إدارتها السيد أسامة دانيال نصيف فلتس، نهائياً من قيود السجل التجاري في بيروت.
الرقم المالي: 2743538
فعلى كل ذي مصلحة أن يقدم مُلاحظاته أو اعتراضه خلال عشرة أيام من آخر تاريخ نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف ماريلين دميان

تبليغ مجهول المقام
جانب: هبة نبيل الحسيني
رقم المحفوظات:
رقم الصادر: 2024/8
التاريخ: 2024/1/4
الموضوع: تبليغ مجهول المقام
المرجع: قاضي بعبدا الشرعي الجعفري
السيد محمد علي صولي
ورقة دعوى صادرة عن قاضي محكمة بعبدا الشرعي الجعفري مُوجهة إلى مجهول محل الإقامة المذكور أعلاه في الدعوى المُقدمة عليكي من طارق حسين هدلا بمادة استلام طفلة أساس 21
تعين موعد الجلسة فيها يوم الأربعاء في 2024/2/7 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مُبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس القلم
موسى يوسف السبع
القاضي
السيد محمد علي صولي

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب عزام محمد صالح الحلبي بوكالته عن أحمد هشام عز الدين سند بدل عن ضائع للعقار 4875 مقسم 4 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
بأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب جيلبر إسكندر إسكندر بوكالته عن سناء يوسف بو ديب وبديعه حليم بو ديب وفيوليت وفتنه وبطرس وخليل وسلمى وجيزال حليم أبي ديب وكارلوس يوسف أبي ديب وجوزفين نايف هاشم وسناء سليم أبي ديب وجبور سليم أبي ديب سند بدل ضائع للعقار رقم /2682/ من منطقة زغرتا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب إيهاب محمود نصر الله بصفته أحد ورثة محمود عزت نصر الله سند بدل عن ضائع للعقار 769 مقسم 61 بساتين الميناء.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب محمد عبد الفتاح الحمصي بوكالته عن عبد الفتاح إبراهيم الحارس سند بدل عن ضائع للعقار 26 مقسم 18 النوري.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلبت المُحامية هبه الياس منصور بالوكالة عن الياس كيهار منصور بصفته أحد ورثة كيهار بطرس منصور بصفته شارياً من منصور سعدالله اسبيريدون سندي بدل ضائع للعقارين 50 و51 بجدرفل.
للمُعترض 15 (خمسة عشر) يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ
(صدق الله العلي العظيم)
ذكرى أسبوع
يُصادف نهار الإثنين الواقع فيه 15/1/2024 ذكرى مُرور أسبوع على وفاة فقيدنا الغالي المرحوم
باسم محمد حسين حيدر
والدته: فاطمة حسن كنج
أشقاؤه: الدكتور حسين، سامي، المُهندس فواز، الدكتور وليد، المُهندس نضال والدكتور ثروت.
شقيقتاه: الدكتورة علوية زوجة الدكتور فؤاد فرحات، الدكتورة هنادي زوجة الدكتور محمود حيدر.
وبهذه المُناسبة ستُتلى آيٌ من الذكر الحكيم عن روحه الطاهرة في مركز جمعية التخصّص والتوجيه العلمي – الجناح – قرب أمن الدولة من الساعة الثالثة حتى الساعة السادسة مساءً.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الراضون بقضاء الله: آل حيدر، كنج، فرحات وعموم أهالي بلدة علمات وساحل المتن الجنوبي.

مقابلة

أجراها **محمد وهبة**

يستعيد الاقتصادي كمال حمدان ما حصل في الثمانينيات وما تلاها في مطلع التسعينيات من تثبيت نقدي استمرّ لغاية 2019 لتفسير العلاقة بين تضخّم الأسعار وسعر صرف الليرة مقابل الدولار. فعندما يأخذ التضخّم وتيرتَه مفاعيله. تعود الأسباب العميقة إلى الظهور مثل التركّز الاحتكاري الذي يقود هذا التضخّم اليوم، رغم الثبات النسبي في سعر الصرف. وبالعمق نفسه، يعتقد حمدان أن هذا الثبات هشّ وزائف في ظل أزمات خارجية وفراغ محلّي في الحكم وانسداد «حنفيات» تدفق الدولارات وتحرّر المداخيل والمدّخرات بشكل واسع. واقتصار خيارات التمويل على تحويلات المغتربين. باختصار، هناك إعادة تشكيل للطبقات الاجتماعية وقلق من انهيارات «على الطريق»

كمال حمدان

- **حصّة الأجور من الناتج تدنّت إلى 15%**
- **القوّة الشرائية ضُربت بالمداخيل والادّخار**
- **التركّز الاحتكاري يقود تضخّم الأسعار**
- **الثبات النقدي الحالي هشّ جداً وزائف**

■ ما تفسيرك لمستويات التضخّم المرتفعة التي تسجّل رغم الدولرة النقدية الواسعة؟

- التضخّم ليس قدراً، سواء في الأزمات أو في أيام المدّ الاقتصادي الصاعد، بل هو محصّلة لعوامل وسياسات عميقة ومتداخلة ومعقّدة. لا يمكن تفسير هذا التضخم ربطاً بسعر الصرف فقط، بل هناك عوامل أخرى ذات تأثير متفاوت تظهر بشكل أوضح عندما تأخذ الأمور مداها. إذا، لا تعود الحقائق العميقة في الاقتصاد لأداء دورها، مثل التركّز الاحتكاري في الأسواق الذي لطالما شكّل رافعة لزيادة الأسعار.

في البدء، كانت ردّة فعل الأسعار على صدمة الانهيار بطيئة نسبياً. ففي أول سنة على الانهيار (2020)، ازداد سعر الدولار الوسطي مقابل الليرة بمعدل 243% مقابل زيادة وسطية في الأسعار على أساس سنوي بمعدل 66%. كان واضحاً أن التضخّم لم يأخذ مفاعيله. وفي 2021، سُجّلت زيادة متساوية تقريباً في ارتفاع الدولار (189%) وارتفاع الأسعار (147%). أما في 2022، فقد حصلت الانعطافة وسجّل مؤشّر الأسعار 175% مقابل زيادة في سعر الدولار 92,6%. لكن المفاجئ أنه في الفصل الأول (أول ثلاثة أشهر) من 2023 سجّل مؤشّر الأسعار زيادة بمعدل 131% مقابل ارتفاع الدولار 127%. كنا ذاهبين نحو التضخّم الفالت. ولو استمر هذا المسار في الفصول التالية، لعدد الناس إلى قتل بعضهم بعضاً.

ما الذي تعنيه هذه الأرقام؟ على مدى عشرين عاماً، سبقت التثبيت النقدي في 1997، كانت الزيادة في الأسعار دائماً أعلى من الزيادة في سعر الدولار (باستثناء سنة واحدة)، وبالنتيجة كان يتم اقتطاع جزء أكبر فأكبر من دخل المقيمين لمصلحة القلّة المتحكّمة بالأسواق، وهذا ما صار واضحاً عندما نوقشت سلسلة الرتب والرواتب في 2012 بعد ثبات في أجور القطاع العام لنحو 16 سنة مقابل ارتفاع في الأسعار بمعدل 121%، وفي القطاع الخاص حصلت تصحيحات بقيمة 200 ألف ليرة «على الراس» في 2008 وبمعدل 25% في 2012.

إذاً، تعود العلاقة العضوية بين تركّز الأسواق وارتفاع الأسعار إلى الظهور مجدداً بعيداً من أي نقاش حول الأسباب البنيوية والعميقة، لا من خلال تفسير نمط العلاقة السابق، ولا من خلال تفسير مستويات التضخّم المرتفعة الواسعة؟

- التضخّم ليس قدراً، سواء في الأزمات أو في أيام المدّ الاقتصادي الصاعد، بل هو محصّلة لعوامل وسياسات عميقة ومتداخلة ومعقّدة. لا يمكن تفسير هذا التضخم ربطاً بسعر الصرف فقط، بل هناك عوامل أخرى ذات تأثير متفاوت تظهر بشكل أوضح عندما تأخذ الأمور مداها. إذا، لا تعود الحقائق العميقة في الاقتصاد لأداء دورها، مثل التركّز الاحتكاري في الأسواق الذي لطالما شكّل رافعة لزيادة الأسعار.

■ كيف تنعكس العلاقة العضوية بين الأسواق والأسعار على الأجور وعلى رساميل أصحاب العمل؟

* لا شكّ بأن رأس المال أصيب، وقد ظهر ذلك من خلال الضرر اللاحق بالمصالح وإقفال الشركات، لكن مع ذلك فلننظر إلى حصص الأجور والأرباح من الناتج المحلي الإجمالي. في السبعينيات كانت كتلة الأجور من الناتج مقدّرة بما بين 40% و45%، وفي أول تقدير رسمي نفّذه روبيير كسباريان في 1997 قدّرت بنحو 35%، لكن ضرب كسبارليان على يده حتى يتوقف عن اعتماد منهجية احتساب الناتج وفق مكوّنات الأجور والأرباح. ومع انعقاد مؤتمرَي باريس 2 وباريس 3، ظهرت تقديرات من منظمات دولية تقدّر حصّة الأجور من الناتج في لبنان بـ 24%، وفي 2012 عندما بدأ التفاوض على سلاسل الرتب والرواتب ظهرت تقديرات شبه رسمية تشير إلى أن حصّة الأجور بلغت 20%. أما الآن، فقد تقلّص الناتج بشكل كبير وبات أكيداً أن حصّة الأجور هي أقل بكثير مما كانت عليه، بل أقدّر أنها أقل من 15%، وهذا واضح من خلال انكماش العمل المأجور، وارتفاع معدلات البطالة التي تقدّر وفق منظمات دولية بنحو 35%.

■ هناك انطباع سائد بأن الأسعار استعادت مستوياتها مقابل هزالة تصحيح الأجور؟

- لناخذ حالة موظفي الدولة التي تنطبق على شرائح أخرى واسعة تقع اليوم في أسفل السلّم الاجتماعي. للعلم، هؤلاء كانوا «لوردات»؛ عملياً، تضاعف سعر الدولار 55 مرّة مقابل تضاعف الأسعار 50 مرّة، ولم نشهد أيّ تصحيحات نظامية للأجور بل إجراءات يمكن وصفها بالـ«إحسان». إذا جمعنا كل «الإحسان» الذي حصل عليه موظف من الفئة الثالثة الذي كان يتقاضى راتباً بقيمة 3 ملايين ليرة (2000 دولار)، فإن راتبه اليوم مع بدل النقل يصل إلى 38 مليوناً. وهناك نقاش دائر الآن في منح الموظفين بدل «إنتاجية» بمعدل شهري يتراوح بين 20 مليون ليرة و25 مليون ليرة. وفي المحصلة، قد يصل مجموع ما يتقاضاه إلى 60 مليون ليرة شهرياً، أي ما يوازي 670 دولاراً. وهذا يعني أن الموظف لم يستعد أكثر من ثلث القوّة الشرائية التي خسرها. والخاسئر تصحح أكبر ربطاً بانهيار خدمات التعليم والصحة، إذ بات على الموظف أن يقتطع 90% من راتبه لتأمين ما كان يحصل عليه عبر نظام الحماية الاجتماعية.

بهذا المعنى، إن الأجور كالأيتام على مأدبة اللئام. ورأس المال لديه قدرة أعلى بكثير على التكيّف... لكن مقابل هزالة تصحيح الأجور، هناك فئة من الأجراء تقدّر نسبتها بما بين 15% و20% استعادت كامل أو بعضاً من قوّتها الشرائية أو راكمت أرباحاً. هذه الفئة تشمل الأجراء والعاملين في الدوائر الوسطى - العليا، والعليا في القطاع الخاص، بالإضافة إلى العاملين في الـ NGO، ومن هم غير الأجراء وسواهم ممن يستفيد من أجور مدولرة بالكامل ومن تحويلات من الخارج. لناخذ مثلاً الجامعات الكبيرة، مثل الجامعة الأميركية وغيرها، فقد تدولرت أجور الأساتذة بـ 25% في بداية الأزمة وارتفعت اليوم إلى 75%. أجور هؤلاء كانت مرتفعة أصلاً، أي أنهم يصنّفون الآن في فئة الأجور الميسورة التي يصل عددها إلى مليون شخص.

■ انطلاقاً من تراجع حصّة الأجور من الناتج، وظهور فئة ميسورة الأجر، ما الذي تغيّر في بنية الطبقات الاجتماعية؟

- هناك إعادة تشكيل كاملة للطبقات الاجتماعية في لبنان مع انهيار الطبقة الوسطى التي خسرت قسماً كبيراً من مداخيلها وتبخّرت ادخاراتها التاريخية. ورغم تعدّد منهجية احتساب الفقراء لدى المنظمات الدولية، إلا أنه في النتيجة تتراوح نسبة من يحمل صفة فقير بين 50% و80%. برأيي، من أبرز مظاهر إعادة التشكيل الطبقي، انهيار العمل المأجور وزيادة العمل غير النظامي. المشهد هو على النحو الآتي: لدينا جزر من الفئات ذات الصلة بعالم الاحتكارات وأصحاب النفوذ والمواقع المنتفعة تاريخياً من خدمات الدولة، مقابل فئات من الفقراء. من النادر أن تُضرب القوّة الشرائية في بلد ما، من زاويتين: المداخيل والادخار. هناك خسائر الدخل، وخسائر في أصل الادّخارات ومردودها. هذا حدث استثنائي.

■ هل تعتقد أن تثبيت سعر الصرف الآن يشبه إلى حدّ ما مرحلة التثبيت النقدي في مطلع التسعينيات؟

- برأيي، الثبات النقدي النسبي الذي نشهده اليوم، لا يشبه سياسة التثبيت النقدي السابقة. ففي مرحلة الحريري، كان التثبيت النقدي مرتبطاً بالخيارات الكبرى يوم كانت «حنفيات» إدخال الدولارات شغّالة من مؤتمرات باريس إلى «أمانات» من الدول العربية ودعم الرئيس شيراك... انطلاقاً من مشهد ارتفاع الأسعار، أنا قلق من أن التثبيت النقدي الآن يأتي في ظل أزمات في المنطقة، وفراغ استثنائي في مركز القرار، وتشتت طبقي، وعودة أحلام التقسيم والفدرالية. التثبيت الحالي مؤقّت. في السيناريو الأسوأ، قد نشهد فلتاناً للدولار في ظل احتياطي ضعيف وعجز المصرف المركزي عن التدخل، إلا إذا أرادوا تطيير ما تبقى من أموال المودعين خلال سنتين أو ثلاث، وصولاً إلى تطيير الذهب. لا أرى أن هناك ضمانة من فلتان أعلى في سعر الصرف.

يمكن القول إن التثبيت الحالي هشّ جداً وزائف. يجب النظر إلى نتيجة الحساب الجاري بوصفه المرجع الأهم لفهم تثبيت سعر الصرف من دون أن ننسى أن جزءاً من فاتورة الاستيراد هو لتغطية حاجات الاقتصاد السوري. لذا عندما ينخفض الناتج من 55 ملياراً إلى 20 مليار دولار ويواصل لبنان الاستيراد بما قيمته 17 مليار دولار، رغم وقف الدعم، يصبح الأمر غير مفهوم، إذ كان يجب أن ينخفض الاستيراد إلى النصف. وبالتالي، هذا التثبيت قد يدوم لبضعة أشهر، إنما إذا كان الأساس عاطلاً فلا يمكن تجميل الطوابق العليا، مثل الفراغ السياسي والإصلاحات والقوانين التي تحتاج إلى مراسيم تنفيذية. فعلى سبيل المثال، ما يشار إليه بإنجازات مثل قانون التقاعد والحماية الاجتماعية (ضمان الشيخوخة)، يحتاج على الأقل إلى 19 مرسوماً تنفيذياً وإلى موارد بشرية وقواعد معلومات وتمويل... تنفيذه يحتاج إلى ثورة تشبه الثورة الفرنسية.

■ هل الهدف من سياسة التثبيت الجارية توطئة التكيّف في المجتمع؟

- في ضوء ما حصل في الفصل الأول من 2023 وانخفاض المداخيل إلى النصف خلال ثلاثة أشهر، كان لا بدّ من إجراء استثنائي للتسكين. للمقارنة، فإن ما حصل في الثمانينيات، وباستثناء 1987 حين حصل تصحيحَين للأجور، فإن معدل زيادة الأسعار في الفترة ما بين 1984 و1994، بلغت 110%، أي أن ما حصل في الفصل الأول من 2023 هو أربعة أضعاف ما حصل طوال تلك الفترة. كذلك أتصور أن هناك إيحاءات خارجية. كنا نقترب من مرحلة الفلتان والفوضى، لذا لجأت السلطة إلى سياسة التسكين.

■ ما هي الفرضيّات والمدّة الزمنية المقدّرة لاستعادة الأجور خسائرها؟

- إذا كان النمو الاقتصادي السنوي 6%، فنحن نحتاج إلى 8 سنوات لنستعيد 60% من الناتج المحلي الإجمالي المسجّل في عام 2018. لكن لبنان الآن لا ينمو. الأمر مرتبط بفرضيات النمو والقدرة على فرض إصلاحات وتغييرات في السياسات وإعادة توزيع في الدخل... «بدّا حلم الله».

البورجوازية تهجّر لتدفع أقل

تاريخياً، جرّبنا كل صيغ النظام الطائفي وهيمناته وانتهينا إلى ما نحن عليه الآن. البورجوازية اللبنانية استسهلت تصدير رأس المال البشري لتغطية العجوزات التجارية والمالية بتحويلات المغتربين. لكن في الواقع، خسرنا صفوة عناصر القوّة حين اتكفينا بتصدير رأس مال بشري أنفقنا عليه مليارات الدولارات ليردّ للبنان جزء يسير من الاستثمارات. وكلما تعقّدت أزمة البلد، زادت الهجرة واتّجه الاستثمار نحو الخارج. هذا الاستسهال كرّس نظرة دونيّة للأجور والأجراء. فالكوادر التي تهاجر هي الفئات التي تدرك حقوقها وهي من ينتج قيمة مضافة وتضغط على صاحب العمل لفرض إشراكها بحصّة عبر زيادة الأجور والتقديمات. يحلّ محلّ هؤلاء فئات من الأجراء تنظر إليهم البورجوازية وأصحاب العمل بنظرة دونية؛ كلّه يُبنى على أسس طبقية واحتكار واقتطاع نسبة أكبر من الناتج من الأقلية المسيطرة التي تدخل بشراكات مع أهل الحكم من عائلات وطوائف وأبرشيات دينية.

إذا لم يخرج من كل هذا الجوع والنهب المأسس من يطالب ويعمل لبلورة مشروع خارق للطوائف للاحقة هؤلاء وأصولهم في لبنان والخارج لا يمكن استرداد الخسائر. من استفاد بغير حقّ عليه أن يدفع الثمن.

بين 15% و20% من الأجراء استعادوا كامل أو بعضاً من قوّتهم الشرائية

من أبرز مظاهر إعادة التشكيل الطبقي انهيار العمل المأجور وزيادة العمل غير النظامي

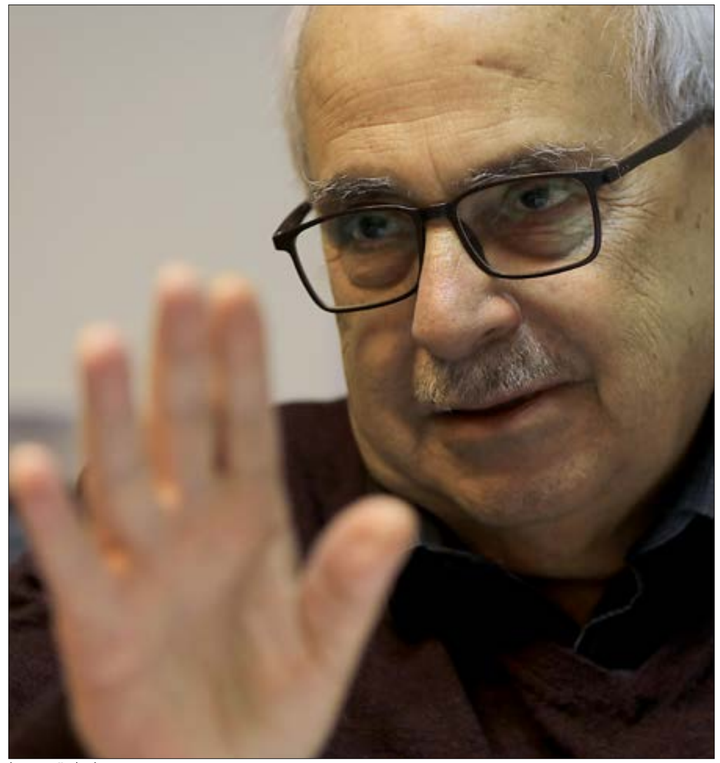

(هيثم الموسوي)

50%
اقتصاد الكاش

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي محفوفة بمخاطر منهجية كبيرة واستنساب. ويعود ذلك إلى اقتصاد الكاش الذي يطغى على ما لا يقل عن 50% من النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع العمل غير النظامي إلى أكثر من 45% من القوى العاملة. لذا، الفرق كبير بين ناتج بقيمة 18 مليار دولار، وناتج بقيمة 23 مليار دولار، وهذا ينطبق على تقديرات حصص الأرباح والأجور منه

«فوائد اكسترا»؟

حتى الآن، لا نعرف كيف سيتم توزيع الخسائر لأن المسؤول عن توزيعها هو المسؤول عن إنتاج هذه الخسائر ومراكمتها وانتفاعه منها. بين عامَي 1993 و2022 بلغت قيمة خدمة الدين 82 مليار دولار، ثلثها على الأقل هو فائدة «إكسترا»... يجب أن نرى من استفاد وكشف حساباتهم لدى مركزية المخاطر في مصرف لبنان، حيث يمكن معرفة الحركة التفصيلية لكل حساب. من هذا الكشف، يمكن محاسبة كبار المودعين وأصحاب المصارف وكبار الموظفين بما يملكون من أصول ثابتة وغير ثابتة

تولية عشوائية منذ 4 بدائل

ترافق تبخّر الودائع وانهيار القيمة الفعلية للمداخيل مع سقوط منظومة الحماية الاجتماعية، فعمدت القوى الحاكمة إلى اعتماد توليفة عشوائية من أربعة بدائل بحسب ما سمحت به الظروف، بدلاً من إصلاح شامل للنظام الضريبي ينقل العبء الضريبي الأساسي الملقى على استهلاك الفئات المتوسطة والفقيرة، إلى أصحاب المداخيل العالية وأصحاب الثروة ورأس المال. ولا يتوقّع أن يتغيّر هذا النمط قريباً نظراً إلى التحلّف العضوي والتشوّهات العميقة في نسق تكوين القوى الحاكمة. هذه البدائل هي:

- استسهال اللجوء الى طبع النقد، ما فاقم انهيار العملة الوطنية والاتجاهات التضخمية؛
- التصرّف التدريجي برصيد احتياط البنك المركزي بالعملات الأجنبية، والإمعان في تبديد ما تبقّى من ودائع.
- الإيغال في تعميق الخلل في الاقتطاع الضريبي عبر فرض ضرائب جديدة معظمها غير مباشر، ما يعمّق أوجه عدم العدالة الاجتماعية في بلدان تعاني في الأصل من تركّز شديد في توزّع الثروة والدخل.
- ممارسة شكل من أشكال «التسوّل» لدى المنظمات الدولية والدول المانحة طلباً للهبات أو القروض الميسّرة، ما يعزّز الخضوع والتبعية لمشيئة هذه الدول.

تقرير وافق مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة على تفويض وزارة المال بالتفاوض مع البنك الدولي لاقتراض 32 مليون دولار تُخصّص لتمويل كلفة التشغيل لبعض أقسام وزارة المال ودوائرها بهدف إنجاز «معاملات متراكمة» وإعداد تقارير عنها للبنك الدولي... السلطة طوّرت موضة «ترقيع» العمل في القطاع العام عبر المساعدات الاجتماعية إلى «بيع وترقيع»

اقتراض 32 مليون دولار لإنجاز معاملات وإعداد تقارير
الحكومة في خدمة البنك الدولي

فوّاد بزي

مضت أربع 4 سنوات على الانهيار، ولم تجرؤ السلطة على تعديل سلسلة الرتب والرواتب لتحاكي التغيّرات الاقتصادية والمالية بعد عام 2019. في المقابل، أدخلت إلى قاموس راتب الموظف العام المساعدة الاجتماعية، والحوافز، وبدلات الإنتاجية، ووصل بها الحدّ أخيراً إلى طلب قروض خارجية لتمويل كلفة عدد مختار من الموظفين بهدف تقديم تقارير مالية عن أعمالهم إلى الجهات الدولية المقرضة.

في وزارة المال، كانت هيكلية الموظفين قبل الانهيار موزّعة بين الموظفين الرسميّين، وبين أولئك الذين يعملون لحساب وزارة المال عبر برنامج UNDP. وبمعزل عن نوعية الخدمات التي يقدّمها هذا البرنامج، إلا أنه كان يمثّل إدارة رديفة تأخذ القرارات ولا تتحمّل المسؤوليات الملقاة بموجب القوانين والأصول على الموظفين الرسميين. لكن يبدو أن قوى الحكم في لبنان لم تكتفِ بإنشاء الإدارة الرديفة، بل قرّرت أن توسّع هذا الهيكل. ففي جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، عرض وزير المال ملفاً يتضمّن اقتراض مبلغ 28,5 مليون دولار، وهبة بقيمة 3,5 مليون من البنك الدولي تحت اسم «مشروع دعم الإدارة المالية». يهدف المشروع بحسب عرض وزارة المال، إلى استعادة الوظائف الأساسية في مديرية المالية العامة، ومديرية الجمارك، واستعادة الضوابط المالية. وقالت مصادر في وزارة المال، إن الأمر مرتبط بتفعيل إعداد التقارير، والبيانات المالية السنوية المرتبطة بعمل مؤسسات الرقابة، ما يمكّنها من المحاسبة والمساءلة استجابةً لسياسات الإصلاح المالي. كما أشارت الوزارة إلى قدرة المشروع على المساهمة في تطوير المكننة، وبناء قدرات الموظفين. وعلى هذا الأساس، جرى تفويض وزير المال يوسف الخليل توقيع اتفاقية القرض والهبة.

عملياً، سيستعمل القسم الأكبر من مبلغ القرض من أجل تمويل كلفة أعمال لتصفية بعض المعاملات في وزارة المال ومراقبتها عبر مؤسسات الرقابة. وبالتالي سيتم توزيع المبلغ بشكل انتقائي على نحو 500 موظف من أجل أن يؤدّوا عملهم. ووفقاً لمعطيات «الأخبار»، سيتم توزيع أموال القرض على عدد من موظفي المديرية العامة المالية، وديوان المحاسبة، والتفتيش المركزي. وحتى الآن، لم تُحدّد المبالغ الشهرية الإضافية المفترض توزيعها، كما لم تدخل المالية في تحديد أسماء المستفيدين منها، أو مدّة الاستفادة. إلا أنّ الهدف الأساسي المبتغى من المشروع يختصر بـ«تمكين الإدارات من إنجاز ما كُسر من أعمال إدارية أساسية نتيجة الإضرابات والتوقف القسري عن العمل

> **لا يزيد عدد الموظفين المستفيدين من القرض عن 500 موظف**

في السنوات الماضية»، تقول المصادر. وتؤكّد «طلب إدارة كل موظف مستفيد القيام بمهمات إضافية محدّدة، مثل إعداد التقارير والبيانات المالية لتمكين المؤسسات الرقابية (ديوان المحاسبة والتفتيش) من الاستجابة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي المطلوبة من البنك الدولي».

إذاً، سيدفع الشعب اللبناني ثمناً إضافياً لإنجاز المعاملات التي سيعود ناتجها العام إلى البنك الدولي. ولولا رفض مجلس الخدمة المدنية فكرة استقدام أجراء من خارج الملاك الرسمي لموظفي القطاع العام، كانت وزارة المالية تنوي تحديد موظفيها وتسليم الملف بالكامل إلى جمعيات وشركات خاصة، فـ«وفقاً لرأي مجلس الخدمة»، تقول مصادر المالية، «لا يجوز فتح الأنظمة الرسمية، وإطلاع أشخاص من غير الموظفين على أرقام الدولة وحساباتها، أو معلومات الموظفين الشخصية».

مكوّنات المشروع	طريقة التمويل (بمليايين الدولارات)		
	قرض	هبة	المجموع
إدارة الإيرادات	10.6	1.5	12.1
إستعادة المراقبة المالية	10.4	2	12.4
تنشيط مؤسسات الرقابة	5	0	5
إدارة المشروع	2.5	0	2.5
كلفة المشروع	28.5	3.5	32

المصدر: محضر جلسة مجلس الوزراء

في المقابل، عزا مديرون في وزارة المالية السبب لعدم دخول الحكومة في مشروع لإعادة تصحيح الأجور على رواتب العسكر، والتدبير رقم ثلاثة بالتحديد الذي يحتسب بموجبه راتب العسكري عند تقاعده مضروباً بثلاثة. في رأيهم، «الضابط يدخل إلى الخدمة في سن الـ 18 عاماً، ويخرج عند الـ 58، فيُخدم بالتالي 40 سنة، أو 480 شهراً، وعند احتساب خدمته مضروبة بثلاثة تصبح السنة مساوية لثلاث سنوات، أي 120 سنة خدمة. فيستحق المعاش التقاعدي عن أول 40 سنة، ويقبض تعويضاً موازياً لـ240 شهراً من الخدمة عن 80 سنة خدمة أضيفت بسبب التدبير رقم 3. وهذا النظام أصبح عبئاً كبيراً على المالية بوضعها الحالي».

ومن جهة ثانية، رفض المديرون الذين استطلعت رأيهم («الأخبار»، مبدأ بدلات الإنتاجية، ووصفوا الأمر بـ«الرشوى، فالموظف ملزم بالحضور إلى دوامه مهما كانت التقديمات». وعن وضع الإدارات العامة هذه الأيام، أشاروا إلى «حضور بعض الموظفين إلى مكاتبهم كي لا تحسم بدلات الإنتاجية عنهم، فيما يقومون بالعمل أونلاين لحساب شركات خاصة في وقت الدوام، وعلى حساب الوزارات باستخدام الموارد العامة من كهرباء وإنترنت». وألقوا باللائمة على الحكومة التي ارتضت تحويل الموظف إلى مياوم، في الوقت الذي يمكن العمل على تعديل الأجور وإعادة تفعيل الرقابة والتفتيش لتسيير المرافق العامة بشكل حقيقي.

وفي هذا الوقت، تواصل الحكومة ممارسة سياسة التطنيش والترقيع لمعالجة مشكلة التدهور لقيمة رواتب موظفي القطاع العام. سلوكها يعمّم الفوضى، ويضرب مبدأ الشمولية بين الموظفين، إذ أصبحت رواتب الموظفين تتفاوت وفقاً للوزارة التي يعملون فيها لا رتبتهم الإدارية.

(هيثم الموسوي)

طوفان الأقصى

جنوب إفريقيا صوت العالم الحر الحقيقي في لاهاي

محكمة العدل... هل تعيد للشرعية الدولية شرفها المهدور؟

تدعو المنصة الرقمية التي أطلقتها المحكمة الجنائية الدولية، كل من يمتلك أدلّة على تورّط إسرائيل في الإبادة الجماعية بحقّ غزة، إلى تقديمها للمحكمة. مشهد جديد يرتسم أمام ناظرينا، إذ تُسخّر القوة الجماعية والشعبية في السعي إلى تحقيق العدالة لكلّ تلك الدماء الفلسطينية التي سالت منذ أكثر من سبعين عاماً

علي عواد

انطلقت أمس جلسات استماع عام في «محكمة العدل الدولية» (ICJ) والتي ستستكمل اليوم أيضاً في «قصر السلام» في لاهاي هولندا. تعدّ جلسات الاستماع هذه جزءاً من الإجراءات التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد «إسرائيل» في 29 كانون الأول (ديسمبر) 2023. قدمت جنوب أفريقيا طلباً مفاده أنّ «إسرائيل» تنتهك «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» لعام 1948 في ما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة. وتضيف جنوب أفريقيا أنّ «إسرائيل» ارتكبت إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة، وفشلت في منعها عبر عدم محاسبة كبار المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم على تحريضهم المباشر والعلني على الإبادة الجماعية.

ليست هذه القضية إجراءً جنائياً ضد أفراد ولكنها تسعى إلى تحديد قانوني لمسؤولية الكيان عن الإبادة الجماعية. كما طلبت جنوب أفريقيا من «محكمة العدل الدولية» إصدار إجراءات عاجلة لحماية الفلسطينيين في غزة الذين يواجهون ظروفاً معيشية كارثية نتيجة جرائم الحرب التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية. وتتضمن جلسات الاستماع أمس واليوم أول رد رسمي من جانب «إسرائيل» أمام محكمة مستقلّة ومحايدة على اتهامها بارتكاب فظائع ضد الشعب الفلسطيني منذ 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023. وكانت سلطات الاحتلال قد أكدت في 2 كانون الثاني (يناير) الحالي، أنّ «إسرائيل» ستكون ممثلة في محكمة العدل الدولية لمعارضة طلب حكومة جنوب أفريقيا.

أما اللافت والجديد في قضية المحكمة الدولية، فاتّخاذها خطوة جريئة عبر إنشاء منصة على الإنترنت مخصصة لتقديم الأدلة المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الإسرائيلية. تمثّل هذه الخطوة تحولاً كبيراً نحو الإفادة من قوة العالم الرقمي في السعي إلى تحقيق العدالة.

أطلق المنصّة مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، وتتيح للأفراد في جميع أنحاء العالم تقديم الأدلة التي يملكونها عبر الإنترنت. توفر هذه المنصة فرصةً للناس لتوثيق جرائم «إسرائيل» عبر أدلة في شكل مقاطع فيديو وصور. والقصد واضح: تسليط الضوء على الجرائم التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي وحثّ المحكمة الجنائية الدولية على اتخاذ موقف حاسم ضد هذه الارتكابات الفظيعة.

وتدعو المنصة الرقمية (www.justiceforall.org/icc-submissions) الأفراد الذين يملكون معلومات ذات صلة بالأحداث الجارية في «إسرائيل» وفلسطين للمساهمة بتقاريرهم وتقديم الأدلّة التي يمتلكونها. يشمل نطاق المعلومات المطلوبة مجموعة واسعة من الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أو العدوان. وتسعى هذه المبادرة إلى تمكين أولئك الذين ربما شهدوا هذه الجرائم أو تأثروا فيها، من أجل نقل تجاربهم وأدلتهم عبر عملية مبسّطة ويمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.

ومن الأهمية بمكان أن المنصة الرقمية للمحكمة الجنائية الدولية تكسر الحواجز التقليدية، وتسمح لأي شخص - بغض النظر عما إذا كان ضحية مباشرة أو شاهداً - بتقديم المعلومات. كما هي متاحة أمام المنظمات مثل المنظمات غير الحكومية أو دور العبادة أو الهيئات المجتمعية لتتمكن من السعي في تحقيق العدالة. وينصبّ التركيز على ضمان أنّ كل الأدلة التي سيرفعها الناس إلى الموقع الإلكتروني تحمل معلومات عمّن أرسلها، ما يعزّز مصداقية الأدلة المقدمة.

عملياً نحن أمام مشهد رقمي للعدالة، يتماهى هذا التطور مع كل التقنية والتكنولوجيا التي صارت حولنا وفي حياتنا اليومية. فهويّتنا الرقمية التي نجول بها هذا الفضاء السيبراني، صارت لها قيمة فعلية ليس فقط في نشر محتوى مناصر لشعب فلسطين، بل لإدانة أفعال «إسرائيل» الوحشية بحق المدنيين في غزة وكل فلسطين. هو تسخير القوة الجماعية للأدلة الرقمية في السعي إلى تحقيق العدالة من أجل كل تلك الدماء الفلسطينية التي تسيل منذ أكثر من سبعين عاماً.

www.justiceforall.org/icc-submissions

كسرت المنصة الرقمية للمحكمة الدولية الحواجز التقليدية

الإعلام اللبناني يتوجّه جنوباً: رحلة البحث عن... «سكوب»

نزار نمر

مع تواصل العدوان الصهيوني على الجنوب اللبناني والتصعيد في الأيّام الأخيرة، ولا سيّما بعد استشهاد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» صالح العاروري الذي استهدفته مسيّرة إسرائيلية في ضاحية بيروت الجنوبية، طرأ تحوّل جديد لدى الإعلام اللبناني بشكل عامّ. فجأة باتت الأحداث في الجنوب اللبناني تحتلّ العناوين، واحتدّت اللهجة ضدّ كيان العدوّ أكثر من ذي قبل، وباتت بعض القنوات المهيمنة تنشر تقارير تضيء فيها على مواضيع مهمّة. لكن كالعادة، لم يخلُ الأمر من «أخطاء» و«زلّات» هنا وهناك.

> برزت تقارير على قنوات مهيمنة تعطي المشاهد معلومات ميدانية أو تاريخية مهمّة تدين كيان الاحتلال

حصل أبرزها خلال الهرع إلى السبق الصحافي عند استشهاد قادة في المقاومة.

السبق الصحافي هذا بدأ منذ استهداف الضاحية الجنوبية الأسبوع الماضي، مذكّراً بالمشهد الإعلامي عند كلّ حدث مشابه في السابق. فقد تتالت الأخبار العاجلة منذ اللحظات الأولى للانفجار رغم تضاربها بين المصدر والآخر، وعدم التأكّد من صحّة المعلومات إلّا من قلّة قليلة من الوسائل الإعلامية. هكذا، انتشر خبر انفجار استهدف سيّارة، وآخر عن انفجار استهدف مبنى، قبل التحوّل بعد معرفة طبيعة «الانفجار» إلى التكهّن حول هوية المستهدَف، وحتّى انتشرت أخبار تنفي استشهاد العاروري! وكان لافتاً عدم استخدام بعض القنوات تعبير «الشهادة» حتّى قبل معرفة هوية الشهداء، إضافة إلى إيراد mtv في نشرة أخبارها مساء اليوم نفسه بأنّ «إسرائيل» استهدفت الضاحية الجنوبية «معقل حزب الله»، وهو التعبير ذاته الذي استخدمته وسائل إعلام غربية لنزع الإنسانية عن أهالي منطقة سكنية وتبرير جرائم كيان الاحتلال!

أمّا يوم الإثنين الماضي، ومع استهداف العدوّ لسيّارة ما أدّى إلى استشهاد القيادي في المقاومة وسام الطويل، أطلّ السبق الصحافي برأسه من جديد، وشاركت فيه وسائل إعلامية عدّة، ما دفع بإحدى قريباته للقول على منصّة X إلى أنّها عرفت باستشهاده على المنصّة بسبب السرعة في نقل الخبر قبل «الإعلام الحربي» التابع للمقاومة، متمنيّة تخفيف المنافسة حول مَن ينقل الخبر بطريقة أسرع. إلّا أنّ ذلك لم يمنع وسائل إعلامية من القيام بالأمر نفسه في اليوم التالي، بل أسوأ من ذلك، إذ نشرت خبراً كاذباً مصدره العدوّ. ورغم أنّها لم تمتنع عن نسبه إلى الأخير، إلّا أنّ صياغة الخبر أتت بطريقة «خالصة»، أي كأنّ ما يقوله العدوّ صحيح ولا حاجة لفعل «الزعم» مثلاً. مفاد الخبر كان ما نقلته صحيفة «يديعوت أحرونوت» و«هيئة البثّ الإسرائيلية» عن المتحدّث العسكري باسم جيش الاحتلال دانيال هاغاري، حول ما ادّعى بأنّه «تصفية مسؤول وحدة المسيّرات أو القوّة الجوية في حزب الله علي حسين برجي». سارع «حزب الله» إلى إصدار بيان مساء اليوم نفسه ينفي فيه استهداف برجي، ورد فيه: «ادّعت هيئة البثّ في الكيان الصهيوني والمتحدّث العسكري باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي أنّ العدوّ قام باغتيال مَن أسماه تارةً مسؤول وحدة المسيّرات في حزب الله ومسؤول القوّة الجوية طوراً. مسؤول وحدة المسيّرات أو القوّة الجوية في الحزب لم يتعرّض بتاتاً لأيّ محاولة اغتيال كما ادّعى العدوّ». صحيح أنّ الوسائل الإعلامية عادت ونقلت مضمون بيان الحزب، لكنّ ذلك كان بعد مرور وقت طويل نسبيّاً من الخبر المنقول عن العدوّ من دون مسؤولية، مع ما كان يحمله من صبّ للزيت على النار في أوضاع كتلك التي يمرّ بها لبنان، ولا سيّما جنوبه.

على ضفّة أخرى، تبرز في المدة الأخيرة تقارير على قنوات مهيمنة تعطي المشاهد معلومات ميدانية أو تاريخية مهمّة تدين كيان الاحتلال، وتُظهر همجيّته في التعاطي مع فلسطين ولبنان على حدّ سواء. في السياق، تنشر LBCI تقارير يومية في نشرات أخبارها تعكس هذا التوجّه «الحديث»، تراوحت في الأيّام الأخيرة بين مواضيع مثل تاريخ الاغتيالات الإسرائيلية في لبنان، وطبيعة المواقع الإسرائيلية التي تستهدفها المقاومة، وخطاب الإعلام العبري، وأساليب العدوّ في محاولة إخافة سكّان الجنوب، ووصلت حدّ نشر تقرير مهمّ مساء الأربعاء حول إهانة الإعلاميّين الغربيّين لضيوفهم العرب حمل لهجة حادّة ضدّ هؤلاء الإعلاميّين ووقاحتهم في عدم احترام أخلاقيات المهنة. لكن لكلّ قاعدة استثناء، فنشرت القناة تقريراً يوم الأحد الماضي تحت عنوان «احتمالات انزلاق الأمور في ساحة الجنوب نحو حرب واسعة وأردة... وإسرائيل في أعلى جهوزيّة»! أمّا «الجديد» فتنشر تقارير تدين العدوّ منذ مدّة أطول، وتحاول في المدة الأخيرة أن تكون في مقدّمة نقل الرسائل الميدانية، ولا سيّما أنّها تبثّ موجزين إخباريّين في اليوم إلى جانب نشراتها الأربع. أمّا mtv فتنشر تقارير مشابهة لكن بوتيرة أقلّ بكثير، فيما ادّعت في أحد تقاريرها مساء الثلاثاء وجود «استغراب حول إصابة إسرائيل الهدف تلو الآخر في حزب غرف بتنظيمه الحديدي». ووصفت عمليّات المقاومة بأنّها «معنويّة لا عمليّة تغيّر في استراتيجية إسرائيل»!

في المحصّلة، ورغم الأخطاء، إلّا أنّه من الجيّد أنّ الأحداث في الجنوب تحصل في المدة الأخيرة على اهتمام الإعلام اللبناني، ولا سيّما بشقّه المهيمن، بغضّ النظر عن الأسباب الكامنة وراء هذا الاهتمام، أكانت تعبيراً عن رغبة المشاهدين أم خوفاً من اندلاع حرب أوسع أم أموراً أخرى. هو تحوّل لافت بعد تغطية ضعيفة في المدة السابقة للاعتداءات الإسرائيلية هناك وعمليّات المقاومة، كان لاحظها اللبنانيّون وانتقدوها على منصّات التواصل الاجتماعي. لكن لا يجب التفاؤل باستمرار هذا الاهتمام، وهو أساساً ما زال غير كافٍ، ولو أنّه التفاتة يمكن البناء عليها.

بدات الاحداث في الجنوب تحصل اخيرا على اهتمام القنوات المحلية

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4498

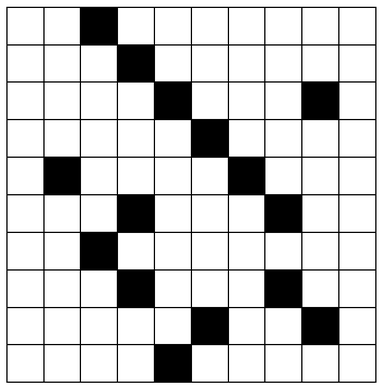

أفقيا

1- عائلة رئيس حكومة لبناني راحل – غير ناضج من الفاكهة – 2- عاصمة أسيوية – صغير الكلب – 3- كأس – من الحيوانات – 4- نضرم النار – الفتنة والاختلاط – 5- جملة قرانية – فرعون مصري – 6- للتمني – شك وتهمة – نادر بالأجنبية – 7- محررة فرنسا من الإنكليز – خاصم أشد الخصومة – 8- حرف جر – ريح باردة – مدينة في نيجيريا – 9- إسم بوذا في الصين – من الحيوانات – 10- دولة عربية – نسبة الى مواطن من بلد عربي

عمودياً

1- رئيس لبناني – 2- للنفي – بهيمة – 3- حلقوم – إسم لكل عمل مبدع – 4- مطار لبناني – كفؤا وصدوا – 5- يجمع الأزهار ويضمها – من الخضر – 6- جرذ بالأجنبية – مغناة هزلية قصيرة – 7- قسم بالله – جنون – 8- مجموعة من الناس – شركة نفط – 9- هروب – التقيّ والقديس – 10- إعلامي ومقدم برامج لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- صور – الطائف – 2- ياقوت – رس – 3- داريا – إد – 4- اف – لا – بالي – 5- الدكالي – 6- صه – أسطول – 7- يك – مها – وسخ – 8- أنف – ناي – نط – 9- مدرار – لب – 10- يا حبي لي غاب

عمودياً

1- صيدا – ميامي – 2- وا – فا – كندا – 3- رقد – لص – فرح – 4- والدهم – آب – 5- أتراك – هنري – 6- ١١١١ – 7- طرابلس – يلي – 8- اس – ايطو – بغ – 9- ال – وسن – 10- فادي الخطيب

sudoku 4498

5				9				2
		8				4		
		2	5		4	9		
	8			5		7	4	6
	6						1	
1	5	9		7			2	
3			9	4	1			
8								4
	1			8		3	7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4497

3	8	6	9	2	5	1	7	4
2	1	4	6	3	7	9	5	8
5	7	9	8	4	1	3	6	2
6	2	3	1	8	9	7	4	5
7	4	8	2	5	3	6	9	1
1	9	5	4	7	6	2	8	3
8	3	2	7	9	4	5	1	6
4	6	7	5	1	2	8	3	9
9	5	1	3	6	8	4	2	7

مشاهير 4498

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر رقيق ولد في القاهرة ونشأ في دمشق (1263- 1289). والده شاعر عُرف بالعفيف التلمساني

1+2+4+3+5+6+7 = أولاد الأسد ■ 8+11+9 = مادة تنبت في الأصابع ■ 2+10 = خاصتي

حل الشبكة الماضية: **روبرت بارانى**

طوفان الأقصى

جوليا هارتلي بروير... «النسوية البيضاء» خادِمة الاستعمار

ربما كانت مصادفة أنّ المذيعة في قناة «توك تي في» البريطانية جوليا هارتلي بروير اختارت اللون الأحمر أثناء محاورتها الأمين العام لـ «المبادرة الفلسطينية الوطنية» مصطفى البرغوثي. أرادت القول إنّها تملك السلطة، لكن ما وراء لون الثياب والمهنة، تختبئ ذهنية البيض ونظرتهم الفوقية إلى كل الشعوب ذات البشرة الملونة

غادة حداد

يرمز اللون الأحمر إلى السلطة والقوة، ارتبط بالملوك والإمبراطوريات، وغالباً ما يعتبر ارتداؤه محاولةً لإظهار هذه السلطة. ربما كانت مصادفة أن ارتدته المذيعة في قناة «توك تي في» البريطانية جوليا هارتلي بروير أثناء محاورتها الأمين العام لـ «المبادرة الفلسطينية الوطنية» مصطفى البرغوثي. أرادت القول إنّها تملك السلطة في الحوار، وهذا أمر بديهي في عالم الإعلام، كي لا يشعر الضيف بأنّه محرك النقاش. لكن ما هو أبعد من لون الثياب والمهنة، هي ذهنية البيض ونظرتهم الفوقية إلى كل الشعوب ذات البشرة الملونة.

انتشر مقطع فيديو للمقابلة، التي أجريت في 3 كانون الثاني (يناير)، لمناقشة عملية اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» صالح العاروري في ضاحية بيروت الجنوبية. حاولت بروير مراراً دفع البرغوثي إلى تبرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي، فيما أكد البرغوثي أن نتنياهو «يدمّر الديموقراطية في إسرائيل» مقدّماً تفاصيل عن القضايا العديدة المرفوعة أمام المحاكم المحلية. لكن بروير قاطعته لتقول «حسناً، ليس لدينا الوقت الكافي لدراسة تاريخ بنيامين نتنياهو بأكمله». وبينما كانت تفعل ذلك، واصل البرغوثي الحديث، موضحاً أنه لا يتحدث عن التاريخ بل عن الأحداث التي تجري في إسرائيل اليوم، لتقاطعه بروير مجدداً قائلةً: «من فضلك لا تكرّر ذلك مرة أخرى. ليس لدينا وقت لذلك. لقد أوضحت هذه النقطة خمس مرات بالفعل». ليجيب البرغوثي «لا أعرف ما الذي لديك الوقت من أجله». هنا انفعلت بروير صارخةً «دعني أنهي جملتي يا رجل، ربما لستُ معتاداً على امرأة تتكلم. لا أعلم، لكنني أريد أن أنهي الجملة أستاذ» لتنهي المقابلة «أعتذر عن وجود امرأة تتحدث إليك».

> النسوية البيضاء من دون التقاطعية، ليست سوى شكل من أشكال العنصرية
>
> التقاطعية منهج أساسي لفهم من هن المعنيّات بالنضال النسوي ومن يحقّ لهنّ الصراخ في وجه رجل

في الساعات الأولى من عملية «طوفان الأقصى»، خرجت شائعات عن اغتصاب «القسام» لنساء إسرائيليّات، وكانت النسويات البرجوازيات من أكثر الغاضبات ليتّضح بسرعة أنها واحدة من أكاذيب كثيرة، وإن حصلت، فلا مبرر للاغتصاب كونه أداة التعذيب وفرض السلطة من النظام على أجساد النساء. لكنّ هذه الأصوات خفتت عند الحديث عن التحرش والتعذيب الذي تتعرض له النساء في فلسطين، وربما هو مبرّر في عرفهن لأنهن لسن بيضاوات، ولا يحملن جواز سفر غربياً، لتصبح صور إسراء جعابيص عادية وهي خارجة من المعتقل مصابة بحروق بليغة وصلت إلى 50 في المئة من جسدها بعدما استهدف الاحتلال سيارتها عام 2015. اعتُقلت يومها بصورة وحشية ومنع عنها العلاج، حتى فقدت ثمانية أصابع.

ما قامت جوليا هارتلي بروير ليس غريباً، بل يتخذ أبعاده التاريخية في الفوقية العرقية للبيض، وياتي من خلفية نسوية بيضاء، على اعتبار أننا أمام مشهد قمع رجل لصوت المرأة. إن كان يمكن تعريف النسوية البيضاء، فهي أيديولوجية بحدّ ذاتها، تركز على نساء الطبقة الوسطى والبورجوازية البيضاء، وتعطي الأولوية للقضايا التي تؤثر على هذه الشريحة في المقام الأول، وعلى رغبتها في تحصيل امتيازات الرجل. ويمكن اعتبار ناشطات هذه الأيديولوجيا مناديات بقضايا نسائية لا نسويّة. وهذان إطاران مختلفان. فالقضايا النسائية تعني من يتشاركن البيولوجيا أي من يمكنهن الإنجاب، في المقابل النسوية هي الإطار السياسي لكل الفئات المتضررة من النظام الأبوي، وياتي من خلفية نسوية بيضاء، على اعتبار أننا أمام مشهد قمع رجل لصوت المرأة. إن كان يمكن تعريف النسوية البيضاء، فهي أيديولوجية بحدّ ذاتها، تركز على نساء الطبقة الوسطى والبورجوازية البيضاء، وتعطي الأولوية للقضايا التي تؤثر على هذه الشريحة في المقام الأول، وعلى رغبتها في تحصيل امتيازات الرجل. ويمكن اعتبار ناشطات هذه الأيديولوجيا مناديات ببساطة إلى الزوج في الزواج.

تُطالب النسويات البيضاوات بالمساواة ويعملن على تمكين النساء، على اعتبار أنهن ضعيفات يجب دعمهن، مجهِّلات دور السلطة الرأسمالية في التحالف مع السلطة الدينية، لإبقاء النساء تحت السيطرة، وخصوصاً أنهن أول من وقفن في وجه خصخصة الأراضي والقضاء على التعاونيات في مرحلة التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية. هن كن الطبيبات الأوليات، اللواتي أعطين النساء القدرة على التحكم بآلام الدورة الشهرية، لمنع الحمل والقدرة على الإجهاض. لأجل ذلك وُصفن بالساحرات، وحوربن وقمعن وقتلن، ووصل عدد النساء اللواتي قتلن بتهمة السحر إلى أكثر من 100 ألف امرأة. كل هذا التاريخ من الاضطهاد والقمع والاستغلال الذي لم ينته حتى اليوم، يقابله خطاب تسطيحي حول عدد النساء في البرلمان، ومديرات تنفيذيات، وإعلاميات قادرات على التأثير على الرأي العام تجاه قضية شعب محتل يشهد عملية تهجير وإبادة متواصلة منذ عام 1948.

من هنا ظهر مفهوم التقاطعية الذي لا يفصل القضايا عن بعضها البعض، وفي الوقت عينه لا يذوّب قضية في أخرى، ولا يلغي واحدة على حساب أخرى. لا يفصل الصراع ضد الاحتلال والاستعمار، عن النضال ضد العنصرية والذكورية، والسياسات الممنهجة لتدمير البيئة خدمةً لمصالح دول وشركات متعددة الجنسيات. وكما أن القمع والاستغلال مشترك، فالنضال أيضاً مشترك. وكما يرتبط تفوّق النسوية البيضاء بتفوق العرق الأبيض بشكل أساسي، فمواجهتهما مرتبطة أيضاً، حيث يتداخل كلاهما في النظر إلى تجارب النساء البيضاوات من رابطة الدول المستقلة كهدف أساسي للنسوية.

التقاطعية إطار نظري، طوّرته ناشطات نسويات سوداوات، في سبعينيات القرن الماضي، لتوسيع تعريف النسوية. يعود المصطلح إلى عام 1989، حين ظهر في الورقة البحثية للأساتذة في كلية القانون في «جامعة كاليفورنيا» كيمبرلي كرينشو بعنوان «إزالة تهميش تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز، والنظرية النسوية، والسياسة المناهضة للعنصرية». ترى كرينشو أن الحركة النسوية التي لا تتناول حقوق الأرض، والسيادة، ومحو الدولة المنهجي للممارسات الثقافية للشعوب الأصلية، هي حركة محدودة في الرؤية وإقصائية في الممارسة. والتقاطعية منهج أساسي لفهم من هن المعنيّات بالنضال النسوي، ومن يحق لهن الصراخ في وجه رجل لا يسمح لهن بإكمال جملة. المستوطنة التي سرقت منزلاً في فلسطين، وطردت سكانه، قتلت من بقي في المكان، اعتقلت وعذبت وشاهدت فرحة بالتحرش تجاه النساء فلسطينيات، ليست نسوية، وإن كانت قادرة على الإنجاب، وإن قرات وحاضرت في قضايا النساء، فهي مستعمرة، وقامعة، ومستغلة، ومحتلة، وهي تتحكم بحياة نساء ورجال وأطفال وكهول وارض، وماض ومستقبل شعب، وتغضب حين لا تُتمكن من فرض رؤيتها، فقط لأن المتحدث أمامها رجل.

هذه النظرة الفوقية أن الأشخاص الملونين خاضعون وعاجزون، بحاجة إلى أن يأتي الأشخاص البيض إلى عالمهم وينقذهم. هذه العقلية ذات جذور عميقة في تاريخ الاستعمار، فرضت ثقافة المستعمر وأسلوب حياته عبر الحرب والعنف، كما استخدمت لتبرير جميع هذه الممارسات تحت مسمّيات عدة مثل نشر الديموقراطية وتمكين الشعوب وغيرهما.

تاريخياً، شكلت النساء البورجوازيات جزءاً من التفوق الأبيض والعبودية في أميركا تجاه السكان الأصليين، والنساء منهن، ولعبت دوراً أساسياً في تصميم نظام تملّك العبيد من الجنوب الأميركي. وكن الأكثر معارضات للاندماج في المدارس، وعارضن نشاط حركة الحقوق المدنية، وإلى اليوم تلعب النساء البورجوازيات دوراً في نشر أيديولوجية ودعم الجماعات والحركات القومية البيضاء. لم تقف النسوية البيضاء على الحياد أو كمتفرجة سلبيّة أمام العبودية ووحشيتها، بل كانت مشاركة نشطة فيها. قبل الحرب الأهلية الأميركية، لم يكن للنساء البيضاوات سوى القليل من السلطة الاقتصادية أو السياسية، مع استثناء واحد كبير أنه كان بإمكانهن شراء العبيد وبيعهم. وقد فعلن ذلك باستخدام العبيد كوسيلة لبناء الثروة التي لا يمكن نقلها السوداوات البارزات في القاموس النسوي الأبيض، وكانت معاركهن الشخصية ضد العنصرية اليومية في أميركا، إلى جانب نضالهن المهني عندما تحدثن ضدها علناً. من هنا صدح صوت نينا سيمون عندما غنت Young, Gifted and Black وMississippi Goddamn وغيرهما، وباتت أناشيد لحركة حقوق السود. ناضلت سيمون ضد العنصرية في الولايات المتحدة حتى غادرتها إلى ليبيريا في أفريقيا عام 1972، وعادت عام 1980، قائلة في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست»: «هذه ليست بلدي. أنا من أفريقيا. لن أبقى هنا وأصبح العمة جيميما». وأضافت: «عندما ابتعدت عن هذه البلاد بتّ أكثر جاذبية. لم تكن يوماً امرأة سوداء أحداً في هذه البلاد».

تتخذ هذه النظرة الفوقية أشكالاً عدة، وتظهر المفاهيم الاستشراقية لواقع النساء في العالم العربي، لتتظهّر عبر تأييد حظر الحجاب في العديد من الدول الأوروبية، موفّرة المبرر الأخلاقي، عبر مفاهيم المساواة وحقوق المرأة وحرية الجسد، لاغيةً حق المرأة المسلمة في خلع حجابها او ارتدائه، وما تحاربه من قمع عبر فرض الحجاب، تفرضه بأسلوب آخر عبر حظره. وفي الحالتين، لا قرار ولا حرية للنساء على أجسادهن. يتجسد هنا مفهوم المنقذ الأبيض، وبالتالي تعلن تفوّقه، إذ تعتبر تحريض على إبادة غزّة

تستعدّ «هيئة تنظيم الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني» في بريطانيا Ofcom لفتح تحقيق بعدما تلقت أكثر من 15,500 شكوى «خلال أقل من أسبوع» ضد الإعلامية البريطانية جوليا هارتلي بروير (الصورة) على خلفية التصريحات العنصرية التي تفوّهت بها أثناء استضافتها الأمين العام لـ «المبادرة الفلسطينية الوطنية» مصطفى البرغوثي. وكانت المقابلة انتشرت كالنار في الهشيم على مواقع التواصل الاجتماعية، مثيرةً غضب الناشطين الذين اتهموها بالعنصرية والوقاحة وبأنّها «وصمة عار» على الإعلام البريطاني. وتعالت الأصوات والدعوات المطالبة بإقالة المذيعة من قناة «توك تي في» البريطانية. إلا أنّ بروير المعروفة بصهيونيتها وافتقادها للموضوعية وانحيازها الكامل والأعمى إلى إسرائيل، تحاول دوماً في استضافتها لشخصيات سياسية وناشطة أن تحوّر النقاش ليصب في مصلحة إسرائيل. ولا ترى أي ضير في التخلّي عن أبسط القواعد المهنية والأخلاقية والإنسانية لخدمة السردية الصهيونية. قبل يومين، انتشر مقطع لها وهي تسوّق للتطهير العرقي في غزة، واصفةً إياه بأنّه «أفضل شيء يمكن القيام به». ومجدداً، تعالت الأصوات على السوشال ميديا متهمةً بروير بأنّها تحرّض على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والقتل الجماعي. ووصف الناشطون تحريض بروير بأنّه «جريمة يعاقب عليها القانون»، إلا أنّ الغرب لن يتحرّك طالما أنّ دعوة هارتلي البيضاء تتوافق مع مصالحه الاستعمارية.

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 12 كانون الثاني 2024 العدد 5105

هوامش على دفتر الطوفان

بيان تونسي يُدين الكاتب الفلسطيني المُتصهين

عار عليك يا سليمان دغش

تونس ـ **نور الدين بالطيب**

أعلن «اتحاد الكتّاب التونسيين» تأييده لقرار «الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب» بسحب جائزته المخصّصة لـ «كتّاب الأرض المحتلة 1948» من الفلسطيني سليمان دغش الذي حصل عليها في عام 2017. وفي بيان وقّعه رئيسه العادل خضر، يؤكد «اتحاد الكتّاب التونسيين» أنّه لا يقبل بأيّ حال من الأحوال أن «يرثي الشاعر سليمان دغش جندياً صهيونياً من مجرمي الحرب من الذين شاركوا وتسبّبوا في قتل الأطفال والنساء والشيوخ وتدمير البيوت على رؤوس ساكنيها في غزّة، غير عابئين بأرواح الضحايا الأبرياء وبالدمار الذي خلّفته حرب الإبادة والتهجير التي تمارس يومياً ضدّ أبناء شعبنا في فلسطين».

يأتي ذلك بعدما كان دغش قد رثى حفيده الجندي في جيش الاحتلال الذي قُتل في الحرب الصهيونية على غزّة، قائلاً: «كيف لنا أن نصدق أنّك رحلت عنا، ولم نتمكن من وداعك وتقبيل جبينك العالي قبل أن تفارقنا؟ كيف لي أن أستوعب، وأنت حفيدي الأول، أن أحمل نعشك الطاهر، وأن توارى الثرى قبلي؟».

سليمان دغش أثناء تكريمه من الوزير عاطف أبو سيف في عام 2019

واعتبر «الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب» في بيان وقّعه أمينه العام الشاعر المصري علاء عبد الهادي أنّه في الوقت الذي ينبغي أن يقف فيه المبدعون العرب في الصفوف الأمامية لـ «المقاومة وجيش الوعي»، تأتي هذه الجريمة «خنجراً في خاصرة الأمة، وإهداراً لدماء الشهداء الأبرار وتضحياتهم بأرواحهم من أجل إبقاء القضية حيّة ساطعة وإعلاء الحق الفلسطيني على كل سرديات الزيف وتجريف الذاكرة». وتابع أنّه «التزاماً بالضمير الثقافي العربي الحي»، قرّر الاتحاد سحب الجائزة من دغش.

وفي سياق متصل، أعلن وزير الثقافة الفلسطيني، عاطف أبو سيف، عن سحب كل التكريمات التي حصل عليها دغش، داعياً الهيئات والمنظمات العربية إلى «سحب كل التكريمات والجوائز الممنوحة له». علماً أنّ أبو سيف كان قد كرّمه في عام 2019 في مناسبة حصوله على المرتبة الأولى لـ «جائزة بالمي العالمية للشعر» في إيطاليا.

◄ صحافيّو غزّة يرعبون العدوّ

أمس الخميس، أُقفل عدّاد الصحافيين الذين قضوا على أيدي الاحتلال الإسرائيلي في غزّة على 115 شهيداً منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي. صباحاً، استشهد الصحافي العامل في قناة «القدس»، محمد جمال صبحي الثلاثيني (الصورة)، بقصف إسرائيلي لمنزل عائلته جنوب قطاع غزة. وأوّل من أمس الأربعاء، استشهد الصحافي المتطوّع ضمن طواقم «الهلال الأحمر الفلسطيني»، فؤاد أبو خمّاش، إثر قصف جوي استهدفه ومجموعة من المواطنين عند شارع صلاح الدين وسط القطاع. وقبل ذلك بساعات، استشهد زميله أحمد بدير الذي يعمل في «بوّابة الهدف» الإعلامية، في قصفٍ إسرائيلي على محيط بوابة «مستشفى شهداء الأقصى» في دير البلح وسط قطاع غزّة، فيما أصيبت مجموعة من الأشخاص. ونعى عدد من الإعلاميين الفلسطينيين والجهات الصحافية زميليهم الشهيدين، مؤكّدين أنّ الاحتلال يمعن في استهداف الطواقم الصحافية، في عدوانٍ غاشم يؤكّد إصراره على طمس الحقيقة ومنع إيصال الصورة التي تكشف جرائمه. وفي سياق متصل، دعت ست منظمات حقوقية، أوّل من أمس الأربعاء، الرئيس الأميركي جو بايدن إلى «التحرك فوراً وبشكل حاسم» لتأمين ظروف صحية وآمنة لعمل الصحافيين. ووجهت «لجنة حماية الصحافيين» ومنظمات «مراسلون بلا حدود» و«هيومن رايتس ووتش» و«فريدوم هاوس» و«فريدوم أوف ذا برس فاونديشن» ومعهد Knight First Amendment Institute في «جامعة كولومبيا» رسالة مشتركة إلى بايدن، جاء فيها: «نعتقد أنّه يمكن لإدارتك، بل يجب عليها، أن تفعل المزيد للمساءلة في قضية الصحافيين الذين قُتلوا، ولحماية الصحافيين المحليين والدوليين الذين يغطون هذه الأعمال العسكرية ودعمهم». وأضافت: «يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها الكبير لدى الحكومة الإسرائيلية للضغط عليها لضمان قدرة الصحافيين على توثيق العمليات العسكرية بأمان، وتسليط الضوء على امتثالهم للقانون الإنساني الدولي»، مذكّرةً بالتقرير الصادر عن «لجنة حماية الصحافيين» في 21 كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي الذي أشار إلى أن الأسابيع العشرة الأولى من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة هي «الحرب الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة إلى الصحافيين»، مع استشهاد أكبر عدد من الصحافيين في عام واحد في مكان واحد.

◄ «الخنادق»: نسخة عبرية

بعد أكثر من عامين ونصف العام على انطلاق نسخته العربية، أطلق موقع «الخنادق» الإلكتروني نسخته العبرية. وبهذا، ينتقل «المستقلّ المتخصص في متابعة الشؤون والقضايا الجيوستراتيجيّة والعسكرية والأمنية لمنطقة غرب آسيا»، إلى تحدٍّ آخر، يصفه مديره محمد شمص بأنّه «انتقال إلى ميدان آخر من المواجهة، يخاطب فيها المستوطنين في فلسطين المحتلة بلغتهم مراعياً الدقة في البيان، ويكشف لهم ما تخفيه الرقابة الأمنية والعسكرية على وسائلهم الإعلامية، من خلال ترجمة الإنتاج الخاص بالموقع وإنتاج محتوى جديد باللغة العبرية»، وفقاً لبيان صادر عنه. ويشير النص إلى أنّه عبر فريق عمل متكامل ومتخصّص في اللغة العبرية، يحرص «الخنادق» على مخاطبة الداخل المحتل بـ «موضوعية ومهنية». وفي هذا السياق، يؤكد شمص أنّ «السياسات التحريرية لن تكون مستفزة للقارئ الإسرائيلي، من دون أن ينسلخ الموقع عن هويته وقضيته الأولى التي تؤمن بحرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، بهدف جذب أكبر شريحة من المهتمين بالتوصل إلى الحقيقة ثم التأثير على رؤيتهم لمجريات الأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة». ويرى شمص أنّ اختيار العدوان الإسرائيلي الحالي موعداً لإطلاق هذه النسخة هو «التوقيت الأمثل لتحقيق هدف الموقع».

bend.alkhanadeq.com

◄ فنلندا: اطردوا إسرائيل من «يوروفيجن»

وقّع أكثر 1400 موسيقي فنلندي عريضة تطالب بمنع إسرائيل من المشاركة في نسخة هذا العام من «مسابقة الأغنية الأوروبية» (يوروفيجن)، بسبب العدوان الذي تشنّه على غزة. وطالب الموقّعون «تلفزيون الخدمة العامة الفنلندي» (Yle) بالضغط على «اتحاد الإذاعات الأوروبية» (EBU)، الذي ينظم المسابقة، لمنع مشاركة إسرائيل. ودعا الموسيقيون Yle إلى مقاطعة المسابقة في حال لم تتم الموافقة على طلب استبعاد الكيان الصهيوني. وقال مطلق المبادرة لوكاس كوربيلاينن لصحيفة Hufvudstadsbladet إنّ إسرائيل «تنتهك حقوق الإنسان. وليس من المقبول أن تكون جزءاً من أوروبا لتلميع صورتها». في نهاية العام الماضي، كانت فنلندا قد ألمحت إلى مقاطعتها «يوروفيجن» في 2024 بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي على القطاع، مشيرةً إلى أنّها ستراقب الوضع في الشرق الأوسط وتناقشه مع «اتحاد البث الأوروبي» ودول الشمال الأخرى. من ناحيتها، ألمحت آيسلندا أيضاً إلى عدم مشاركتها في الدورة الـ 68 من الحدث والمقرّرة في السويد بين 7 و11 أيار (مايو) المقبل بعد الإعلان الرسمي عن مشاركة إسرائيل فيها.

على بالي

أسعد أبو خليك

كيف تقيس اتجاهات الرأي العام؟ ليس من أجهزة علميّة للقياس الحسابي، لكنّنا نعتمد على استطلاعات الرأي، على أن تعتمد على معايير إحصائيّة علميّة، وهذا غير متوافر في الكثير من الاستطلاعات، وخصوصاً تلك الإنترنتيّة (الصحافة العربيّة لا تميّز بين أنواع الاستطلاعات، واستطلاعات الإنترنت غير علميّة، ولا يُركن إليها لأنّ المُستطلَع يستطيع أن يختار نفسه ولا إمكانيّة لجعل العيّنة عشوائيّة). استطلاع «المركز العربي» السنوي («المؤشّر العربي») هو الأشمل ويعتمد على عيّنة كبيرة (أكبر مما يلزم لأنّك عندما تكبّر العيّنة لا تتغير النتائج). لكن المركز يلزّم الاستطلاعات القُطريّة، ما يُضعف مصداقيّة النتيجة أو توحيد المعايير. المهم أنّنا نكتشف مرة أخرى أنّ العداء لإسرائيل هو هو، لا يتغيّر عبر السنين. بعد إنفاق المليارات (من الغرب والخليج) لشيطنة إيران، يرى 74% من الرأي العام العربي أنّ إسرائيل مصدر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة (مع 10% يوافقون إلى حدٍّ ما). ويرى 62% أنّ الولايات المتحدة هي مصدر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة (يوافق 16% إلى حد ما)، فيما يرى 36% من المستطلعين أنّ إيران تشكّل مصدر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة (يوافق 21% إلى حد ما). وهذه النتائج تثبت فشل حملات الدعاية. لم تفشل بصورة قاطعة، نظراً إلى الرقم عن إيران، لكنّ الإجماع الشعبي لا يزال يتشكل حول معاداة إسرائيل وأميركا أكثر من أي دولة. كما أنّ نسبة الذين يرون الخطر من روسيا هي نحو ثلث الذين يرون الخطر من الولايات المتحدة. وعن التطبيع، يرفض 92% من سكان المشرق العربي التطبيع، ويرفضه 90% من شعب المغرب العربي، و78% من سكان وادي النيل، و70% من سكان الخليج. هنا، يمكن النظر إلى تأثير سياسات دول الخليج القمعيّة على النتائج، نظراً إلى الخوف المستشري بسبب شدّة العقوبات على مخالفة توجّهات الحكومات هناك. ويبلغ المعدّل عند العرب 84% رفضاً للتطبيع. ويرى 67% أنّ «طوفان الأقصى» هي «عمليّة مقاومة مشروعة»، فيما يرى 19% أنّها «عمليّة مقاومة مشروعة شابتها أخطاء»، ويعتبر 5% فقط أنّها «عمليّة غير مشروعة».

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com